اقتران خبر المبتدأ بالفاء

دراسة نحوية تطبيقية من خلال القرآن الكريم

د.حصة بنت زيد بن مبارك الرشود*
الأستاذ المساعد في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى

* من مواليد الأفلاج بالمملكة العربية السعودية عام ١٣٨٦هـ .

* نالت شهادة الماجستير من كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ١٤١٣هـ بأطروحتها: "الوجوب في النحو" – وهي مطبوعة–.

* كما نالت شهادة الدكتوراه منها عام ١٤٢٠هـ بأطروحتها: " الرأي الوسط في النحو العربي".

* لها عدد من البحوث منها : (صيغة فَعالِ اسمًا لفعل الأمر) .

الملخص

قصد البحث إلى الكشف عن ضابط اقتران الفاء بخبر المبتدأ، وشروط ذلك، وصور التراكيب التي اقترنت فيها بالخبر ، وسرّ ذلك الاقتران، وحكمه. واقتضى الوصول إلى هذه الأهداف الإنصات إلى حديث النحاة، والنظر في توجيهاتهم وحججهم وشواهدهم ، ثم النظر في كتاب الله وما ورد فيه من صور الاقتران . وقد تبيّن أن الصور الواردة في القرآن ست، خمس مما عده النحاة، مع تفاوت بينهنّ في القرب والبعد من الضابط ، وهي:

- الصورة الأولى: المبتدأ اسم موصول وصلته جملة فعلية مستقبلة غالبا، أو شبه جملة.
- الصورة الخامسة : المبتدأ غير موصول موصوف بالموصول.
- الصورة السادسة: المبتدأ : (أل) وصلتها.
- الصورة السابعة: المبتدأ غير موصول،وغير موصوف به ، أو مضاف إليه، بل: اسم إشارة، علم، مضاف إلى معرفة ، والخبر جملة طلبية.
- دخول (إنّ) على المبتدأ الموصول .

وصورة تخالف ما اشترطه جمهور النحاة ، وهي : مجيء الصلة ماضية لفظا ومعنى ، والموصول معيّن في غير ما آية. ونتيجة لورود هذه الصورة في القرآن الكريم رجّح البحث عدم الاعتداد بشرطي: استقبال الصلة ، وعموم الموصول.

ومن النتائج التي توصل إليها البحث : أن اقتران الفاء بخبر الموصول لازم إذا قصد ترتب حصول الخبر أو استحقاقه على المبتدأ وصلته . والله أعلم !

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيّد الأولين والآخرين، وعلى آله، وصحبه، ومن تبعهم إلى يوم الدين.

وبعد :

فاقتران خبر المبتدأ بالفاء تعرّض له النحاة منذ فجر الدراسة النحوية، فتحدث عنه الخليل وسيبويه -رحمهما الله!- وتناوله النحاة بعدُ فأضافوا ما يسّر الله...

ولمعرفة منطلقات النحاة، وعلى ماذا اعتمدوا، ومواطن دخولها، متى تدخل، ومتى يمتنع دخولها ؟ وما سرّ دخولها ؟ كانت هذه الدراسة جمعاً، وتصنيفاً وتأصيلاً، ثم تطبيقاً على بعض ما ورد في القرآن الكريم.

فبدأ البحث بالضابط العام فالشروط، ثم الصور، ثم ما ورد في بعض آيات الكتاب العزيز. واقتضى ذلك الإنصات إلى حديث النحاة ومعربي القرآن وتأمله، وتوضيح ما أبهم، ومناقشة ما يحتاج إلى مناقشة ، وتأييد ما ظهر فيه وجه الحق ، أو معارضة ما بان شططه واتضح.

و لم يتعرض البحث لاقتران الفاء بخبر المبتدأ بعد (أمّا) ؛ لأن اقتران الفاء بالخبر فيه لتضمّن (أمّا) معنى الشرط ، لا لشبه المبتدأ فيه بأداة الشرط ، فاقترانها بالخبر واجب . والله أعلم ! .

ضابط وشروط اقتران خبر المبتدأ بالفاء:

يجيز النحاة اقتران الخبر بالفاء إذا تضمن المبتدأ معنى الشرط، والخبر معنى الجزاء، أو الجواب، وهذا غالباً ما يتحقق إذا كان المبتدأ اسماً موصولاً بمعنى (مَنْ أو ما) الشرطيتين في الإبهام والعموم، وكانت صلته فعلاً مستقبلاً، أو ظرفاً، أو حرف جر متعلقين بذلك الفعل، أو كان المبتدأ نكرة عامة موصوفة بما وصل به الموصول (المبتدأ)(١). وتجاوز بعضهم فجعلوا اقتران الخبر بالفاء في كل مبتدأ تضمن معنى الشرط وإن لم يكن موصولاً، ولا شبيهاً به.

ومن أقدم من تحدث عن الضابط والشروط التي تبيح اقتران الخبر بالفاء؛ الخليل بن أحمد –رحمه الله!– في محاورة شيقة بين الأستاذ العلامة، والتلميذ الفهامة، أثبتها سيبويه في كتابه، يقول: « وسألته عن قوله: الذي يأتيني فله درهمان، لِمَ جاز دخول الفاء هاهنا، والذي يأتيني بمنزلة: عبد الله، وأنت لا يجوز لك أن تقول: عبد الله فله درهمان ؟

فقال: إنما يحسن في الذي؛ لأنه جعل الآخر جواباً للأول، وجعل الأول به يجب له الدرهمان، فدخلت الفاء هاهنا كما دخلت في الجزاء إذا قال: إن يأتني فله درهمان، وإن شاء قال: الذي يأتيني له درهمان، كما تقول: عبد الله له درهمان، غير أنه إنما أدخل الفاء لتكون العطية مع وقوع الإتيان، فإذا قال: له درهمان، فقد يكون أن لا يوجب له ذلك بالإتيان، فإذا أدخل الفاء فإنما

---

(١) ينظر على سبيل المثال: الكتاب: ١/١٣٨-١٣٩ (تضمناً)، الإيضاح: ٩٨- ٩٩، المقتصد: ١/٣٢١، شرح المفصل: ١/١٠٠، شرح التسهيل: ١/٣٢٩- ٣٣٠، شرح الكافية للرضي: ١/٢٦٨، شرح الأشموني مع حاشية الصبان: ١/٢٢٤- ٢٢٥.

يجعل الإتيان سبب ذلك، فهذا جزاء، وإن لم يُجْزَم؛ لأنه صلة. ومثل ذلك قولهم: كل رجل يأتينا فله درهمان. ولو قال: كل رجل فله درهمان، كان محالاً؛ لأنه لم يجئ بفعل ولا بعمل يكون له جواب» (١).

في هذا النص وضع الخليل لسيبويه ضابط دخول الفاء في خبر المبتدأ، وأشار إلى الشروط التي فصلها النحاة بعد وفرّعوا عليها، و لم يخرجوا عنها إلا بالبيان، والتوضيح، والتفريع، أما التوسيع فهو في الإطار نفسه - كما سيتضح فيما بعد- والضابط هو: أن يكون المبتدأ اسماً موصولاً أو شبيهاً به والخبر جواباً له ونتيجة.وسبب دخولها الدلالة على أن الخبر أصبح مستحقاً للمبتدأ ومسبباً عنه .ويمكن أن نستنبط الشروط التي وضعها الخليل لتلميذه من كلامه، وهي -بحسب ترتيب كلامه- :

١- أن يكون المبتدأ اسماً موصولاً (الذي، اللذان، الذين، ما، من...) إلخ..

٢- أن يكون الخبر نتيجة لصلة المبتدأ إن كان موصولا،وصفته إن كان نكرة، فحصول الخبر بسبب ذلك، فتدخل الفاء رابطة السبب بالمسبب (إنما يحسن؛ لأنه جعل الآخر- الخبر- جواباً للأول- صلة المبتدأ،أو صفته- وجعل الأول به يجب له الدرهمان).

٣- أن صلة الموصول مثل فعل الشرط وتدلّ على ما يدل عليه (إن يأتني فله درهمان).

٤- أن ما دلّ على العموم، ووصف بما وصل به الموصول، وابْتُدِئَ به، فله

---

(١) الكتاب: ٣/١٠٢- ١٠٣، وينظر: ١/١٣٨، ١٣٩ وما بعدها.

حكم الموصول من جواز دخول الفاء في خبره (ومثل ذلك قولهم: كل رجل يأتينا فله درهمان).

فإذا تحقق ما سبق في المبتدأ والخبر جاز عند الخليل اقتران الخبر بالفاء (وإن شاء قال: الذي يأتيني له درهمان)، ولكن مع الفاء يدل على أن وقوع الخبر مع وقوع الصلة أو الصفة وبسببهما ، وليس كذلك عند عدم الفاء.

وقد فصّل النحاة فيما بعد ما أجمله الخليل في النص السابق من الشروط⁽¹⁾ التي تبيح اقتران الخبر بالفاء ، ومن ذلك ما ذكره الإمام عبد القاهر الجرجاني – رحمه الله!– « الموصول يسري فيه معنى الشرط والجزاء، فيدخل الفاء في خبره، ويكون ذلك بعد حصول شريطتين:

إحداهما: أن تكون الصلة من الفعل، والثانية: أن يكون الموصول غير مخصوص، ويكون شائعاً، ومثال ذلك قوله عز وجل: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾[البقرة: ٢٧٤].

ألا ترى أن الصلة: (ينفق)، وهو فعل، وليس يراد بـ(الذين): قوماً بأعينهم، بل الغرض: الجنس والكثرة.. وإنما وجب أن تكون الصلة فعلاً، لأجل أن المجازاة المحضة لا تكون إلا بالفعل، كقولك: إن جئتني فأنت مكرم، محبوٌّ، ولو قلت: إن زيدٌ منطلق فهو مكرم لم يجز، فكذلك الذي، إنما يدخله معنى الجزاء إذا

---

(١) شرح السيرافي:٢/ل٣ب، الإيضاح:٩٧، المقتصد:١/٣٢١-٣٢٢، شرح المفصل: ١/١٠٠، شرح التسهيل: ١/٣٢٩، شرح الكافية للرضي: ١/٢٦٨، أوضح المسالك :١/٢١١، شرح التصريح: ١٢١٦، شرح الأشموني مع حاشية الصبان: ١/٢٢٤- ٢٢٥.

كانت صلته فعلاً، فلو قلت: الذي أخوه منطلق فله درهم لم يجز، ووجب أن نقول: له درهم بغير الفاء؛ لأن الذي هنا بمنْزلة زيد، في تعريهِ من حكم الجزاء. وأما اعتبار معنى الشياع فيه فلأجل أن الجزاء لا يكون إلا في الشياع، والشائع، تقول: من يخرج فله درهم، ولا تقول: زيد يخرج فله درهم. فتأتي بالمخصوص، وكذلك إذا قلت: الذي يأتيني، وأنت تريد واحداً بعينه، قد عهده المتكلم، لم يجز أن تدخل الفاء في خبره، فتقول: الذي يأتيني فله درهم، كما لا يجوز أن تقول: الرجل فله درهم »⁽¹⁾.

ومن الشروط التي ذكرها النحاة استنباطاً من ضابط الخليل السابق – أن تكون صلة الموصول (المبتدأ) فعلاً صالحاً للشرطية،كالصلة في الآية السابقة ، فإن كانت جملة شرطية استوفت ركنيها، لم يجز ذلك،فلا تقول: الذي إن تحسن إليَّ يحسن إليك فكريم، فيجب أن يخلو الخبر من الفاء؛ وذلك لأن الشرط قد استوفى جزاءه في الصلة، فلم يبق في الكلام معنى مجازاة يقتضي الفاء⁽²⁾.

وكذلك إذا كانت صلة الموصول جملة اسمية لم تدخل الفاء في خبر المبتدأ، فلا تقول: الذي علمه غزيرٌ ففضله مرجوٌّ، بل تحذف الفاء، وجوباً، فتقول: الذي عِلْمُه غزيرٌ فضله مرجوٌّ ⁽³⁾.

وقد تكون الجملة الواقعة صلة، أو صفة، فعلية مستقبلة لكنها غير صالحة لأن تقع شرطاً؛ لاقتران الفعل بأحد الحروف: ما، أو لن، أو لّما، أو قد، أو

---

(١) المقتضب: ١/٣٢١-٣٢٢

(٢) الإيضاح: ٩٨، المقتضب: ١/٣٢٣، شرح المفصل: ١/١٠١، البسيط: ١/٥٧٤.

(٣) المقتضب:١/٣٢١

بالسين وسوف، فلا يقترن الخبر بعدهنّ بالفاء، فلا تقول: الذي ما يكرم العلماء، أو لن يكرمهم أو لّما يكرمهم فجاهل، والذي قد يكرم العلماء، أو سيكرمهم، أو سوف يكرمهم فكريم، فيجب حذف الفاء، فتقول: الذي ما يكرم العلماء أو لن يكرمهم أو لّما يكرمهم جاهلُ، والذي قد يكرم العلماء، أو سيكرمهم، أو سوف يكرمهم كريم(١).

وكما تكون الصلة فعلاً صالحاً للشرطية تكون شبه جملة(٢)،كقوله تعالى: ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾[النحل:٥٣]،وقولك: الذي عندك فقريب.لأهما متعلقان بالفعل.

ومن الشروط كذلك أن تكون الصلة أو الصفة سبباً في الخبر " لذاها أو لمعنى فيها، فتقول: الذي يكرمني فمكرم، وتقول: الذي يأتي فمكرم، فالإكرام سبب في الخبر بذاته، والإتيان سبب في الخبر لما فيه من المبرة " (٣).

وزاد ابن يعيش شرطاً غير ما سبق، وهو: أن يخبر عن الموصول(٤). والسر -والله أعلم!- أن يتحقق له التصدير، فيكون في صدر الجملة ؛ لأنه مبتدأ، وحق المبتدأ والأصل فيه أن يكون في صدر الجملة، أو التركيب، وإذا كان كذلك لم يكن ثمة شيء قبله يعمل فيه، فشابه الشرط الذي له صدر الكلام، فلا يعمل فيه

---

(١) شرح التسهيل: ١/٣٢٩-٣٣٠

(٢) الإيضاح:٩٨،المقتصد: ١/٣٢٢،شرح التسهيل:١٣٢٩،المقرب: ١/٩٣، أوضح المسالك: ١/٢١١.

(٣) الإيضاح:٩٩، المقرب: ١/٩٣، الملخص في ضبط قوانين العربية: ١/١٧٨-١٧٩، أوضح المسالك: ١/٢١١،شرح التصريح: ١/٢١٦.

(٤) شرح المفصل، ١/١٠٠.

شيء قبله، ولهذا امتنع دخول الفاء في الخبر إذا نسخ حكم الابتداء، سواء كان الناسخ فعلاً، أو ما يشام فيه رائحة الفعل باستثناء (إنّ). وهذا هو الشرط القادم.

ومن الشروط كذلك ألا يدخل على الموصول ناسخ ينسخ حكم الابتداء إلا ما كان من (إنّ)، " فإن دخولها كخروجها؛ لأنها لم تغيّر من المعنى شيئاً، إنما دخلت للتوكيد" (١).

والسبب- والله أعلم!- " أنّ (إنّ) وإن امتنع الجزاء المحض، نحو قولك: إن من تكرمه يكرمك، وإن أيهم يأتك تضربه، فإن (الذي) ليس بجزاء محض، فيكون درجته بعد درجة قولهم: أيهم تضرب أضرب، فلا يمتنع أن يدخل عليها (إنّ) مع تقدير معنى المجازاة؛ لأجل أن (إنّ) له منزلة بين الابتداء المحض، وبين معنى الفعل كـ(ليت)، وذلك أنه لا يغير معنى الابتداء، ألا ترى أن قولك: إن زيداً منطلق، بمنزلة قولك: زيدٌ منطلق؛ إذ لا يفيد (إن) غير التأكيد، وليس كذلك ليت؛ لأن بين قولك: ليت زيداً منطلق، وزيدٌ منطلق، فصلاً قوياً في المعنى. فإذا انحط (إنّ) درجة عن (ليت) في تغيير حكم الابتداء، وانحط (الذي) عن درجة الجزاء المحض استويا في الرتبة، فلا يمنع أحدهما من صاحبه" (٢).

وقد نسب أبو سعيد السيرافي إلى الأخفش وغيره أنه يضعف دخول الفاء في خبر (إن)، ونسب ابن يعيش وابن أبي الربيع وأبو حيان إليه المنع؛ لأن

---

(١) البسيط: ٥٧٣/١، وينظر: الإيضاح: ٩٨، المقتصد: ٣٢٤/١، شرح المفصل: ١٠١/١، الملخص في ضبط قوانين العربية: ١٧٩/١.

(٢) المقتصد: ٣٢٤/١، وينظر: التذييل والتكميل: ١١٠/٤

(إن)"تحقق الخبر، والشرط فيه توقف وإخراج عن صريح الخبر،فلا يجتمعان"[1]، وهذا المنع إن قال به أحد فلا يمكن أن يكون الأخفش، لأن نصوص كتابه معاني القرآن تنفي ذلك، حيث بيّن في عدة مواضع منه أن الفاء دخلت في الخبر والمبتدأ قد نسخ بـــ(إن)، منها قوله: « وأما قوله: ﴿ وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَـٰنِهَا مِنكُمۡ فَـَٔاذُوهُمَا ﴾ [النساء: ١٦] فقد يجوز أن يكون هذا خبر المبتدأ؛ لأن (الذي) إذا كان صلته فعلاً، جاز أن يكون خبره بالفاء نحو قول الله عز وجل:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلۡمَلَـٰٓئِكَةُ ظَالِمِيٓ أَنفُسِهِمۡ قَالُواْ فِيمَ كُنتُمۡۖ قَالُواْ كُنَّا مُسۡتَضۡعَفِينَ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ قَالُوٓاْ أَلَمۡ تَكُنۡ أَرۡضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُواْ فِيهَاۚ فَأُوْلَـٰٓئِكَ مَأۡوَىٰهُمۡ جَهَنَّمُ ﴾ [النساء: ٩٧] »[2].

وزاد ابن أبي الربيع شرطاً – وقد ذكره من قبله كسيبويه والجرجاني ضمناً – وهو: أن يكون الموصول غير (أل) ، كـــ(مَنْ، وما، والذي، وفروعه، والتي وفروعها، وأي..، فإن كان الموصول (أل) لم تدخل الفاء في خبرها؛ وذلك لأن صلتها ليست فعلاً ولا شبه جملة، وإنما صلتها صفة مشتقة كاسم الفاعل، واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل، وخرّج ما ورد من ذلك - تبعاً لسيبويه- على حذف الخبر مقدماً أو مؤخراً، وعلى أن الفاء دخلت على الجملة بعد أن مضى المبتدأ وخبره[3]، وتكون الفاء قد ربطت بين الجملتين، وسيأتي تفصيل ذلك عند الحديث عن الصور.

---

[1] (١) التذييل والتكميل:٤/١١٠،وينظر:شرح السيرافي: ٤/٥ب،وشرح المفصل:١/١٠١،و البسيط : ١/٥٧٣-٥٧٤

[2] (٢) معاني القرآن : ١/٨٠- ٨١.

[3] (٣) البسيط: ١/٥٧٣.

وبعض هذه الشروط وإن كان لازماً عند الأوائل وبعض من تبعهم من المتأخرين كابن يعيش وأبي حيان فكثير من النحاة وبخاصة المتأخرون لم يجعلوها ضربة لازب، فأجازوا دخول الفاء في خبر بعض المبتدآت التي خلت من بعض الشروط، وبخاصة شرطا: استقبال الصلة، وقصد العموم والإبهام في الموصول، فأجازوا دخول الفاء في خبر الموصول الذي صلته ماضية، صرح بذلك أبو سعيد السيرافي-رحمه الله!- فقال: « ويجوز أن يكون الفعل ماضياً، كقولك: الذي أتاني فله درهم، بيّنت أن الدرهم استحقه... »⁽¹⁾، وبه صرح الرضي في غير ما موضع⁽²⁾، كذلك أجازوا دخولها في خبر الموصول الذي يراد به المعيّن، بل إن سيبويه نفسه قد تسامح في تعيينه-كما سيأتي- ولذلك عبّر الرضي حين تحدث عن هذه الشروط بقوله: « والأغلب الأعم في الموصول الذي يدخل في خبره الفاء أن يكون عاماً وصلته مستقبلة، كما في أسماء الشرط، وفعل الشرط، نحو: مَنْ تضربْ أضربْ، وقد يكون خاصاً وصلته ماضية، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ﴾ [البروج: ١٠]. لأن الآية مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصين حصل منهم الفتن، أي: الإحراق، وكذلك، قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْهُمْ فَمَآ أَوْجَفْتُمْ ﴾ [الحشر: ٦] »⁽³⁾.

ومن المفيد أن نرد هذه الشروط إلى الاستعمال العربي؛ فما ورد به

---

(١) شرح السيرافي: ٤/ل٥ب، وينظر: شرح التسهيل: ١/٣٢٩.

(٢) شرح الكافية: ١/٢٦٩، ٢٦٨.

(٣) شرح الكافية : ١/٢٦٨.

الاستعمال العربي جاز أن نقيس عليه ونبني كلامنا على كلامهم، وما لم يرد به الاستعمال، فالأحرى تركه، والله أعلم!

صور اقتران خبر المبتدأ بالفاء

لاقتران الفاء بخبر المبتدأ صور ذكرها النحاة منها ما هو مشهور اقتصر عليه المتقدمون، ومنها ما هو أقل شهرة عني بتتبعه وإحيائه بعض المتأخرين كابن مالك- رحمه الله- ومن بعده، هذا ثبتها مختصرة، يليها موقف النحاة من كل صورة.

الصورة الأولى:أن يكون المبتدأ اسماً موصولاً بفعل مستقبل غالباً، أو بظرف أو جار ومجرور متعلقين بالفعل، بمعنى (مَنْ، وما) الشرطيتين في دلالتيهما على العموم والإبهام، كقولك: الذي يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر فأجره على الله. والذين عندنا فمكرمون، والتي في قلبها خشية الله فمأمونة، جاء على هذه الصورة قول الفرزدق:

جَرَى ابْنُ أبي العاصي فَأحْرَزَ غايةً إذا أُحْرِزَتْ مَنْ نالها فَهْوَ أَمْجَدُ(١)

وقول الآخر:

مَا لَدى الحازمِ اللبيبِ مُعَارًا فَمَصُونٌ ، ومَالُهُ قد يضيعُ(٢)

الصورة الثانية: أن يكون المبتدأ نكرة عامة موصوفة بما وصل به الموصول (أي : موصوفة بالفعل المستقبل غالباً، أو بظرف، أو بحرف جر

---

(١) ديوانه: ١٧٦، الشعر لأبي علي الفارسي: ٤٩٣/٢.

(٢) شرح التسهيل: ٣٢٩/١، التذييل والتكميل: ٩٩/٤، تعليق الفرائد: ١٣٩/٣، الهمع: ٥٨/٢.

ومجروره) كقولك: نفس تسعى في نجاتها فلن تخيب، ورجلٌ عنده حرمٌ فسعيدٌ، وتلميذٌ لعالم فمستفيد(١).

الصورة الثالثة: أن يكون المبتدأ مضافاً إلى النكرة السابقة — العامة الموصوفة- وهو مشعر بمجازاة، كقولك: كلُّ رجلٍ يسعى في نجاته فلن يخيب، وكلُّ رجلٍ عنده حزمٌ فسعيدٌ، وكلُّ تلميذ لعالم فمستفيدٌ(٢)، ومنه قول عبدة بن الطبيب:

نَرْجو فَوَاضِلَ ربٍّ سيْبُه حَسَنٌ   وَكُلُّ خيرٍ لديه فَهْـــوَ مَسْؤُولُ(٣)

الصورة الرابعة: أن يكون المبتدأ مضافاً إلى الموصول، كقول العجير السلولي (أو زينب بنت الطَّثريّة) (٤).

يَسُرُّكَ مظلوماً ويُرضِيك ظَالماً   وَكُلُّ الذي حَمَّلْتهُ فُهَوَ حَامِلُهْ(٥)

الصورة الخامسة: أن يكون المبتدأ موصوفاً بالموصول، كقول الشاعر:

صِلُوا الحَزْمَ، فَالْخَطْبُ الذي تَحْسَبُونَهُ   سِيــْراً، فَقَـــدْ تَلْقوَنَــهُ مُتُعَسِّـــــرا(٦)

الصورة السادسة: أن يكون المبتدأ (أل) الموصولة وصلتها، بشرط أن تكون الصلة مستقبلة غالباً، كقولك: الحازم أمره ففعله محمود، أو المفكر في عمله

---

(١) أمثلة ابن مالك في شرح التسهيل: ٣٢٩/١.

(٢) أمثلة ابن مالك في شرح التسهيل: ٣٢٩/١.

(٣) المفضليات: ١٤٢، رقم٢٦، وينظر التذييل والتكميل: ١٠٢/٤، الهمع: ٥٨/٢.

(٤) آمالي القالي: ٢/١، ٢٧٥/٨٥-٨٦، الحماسة: ٤٥٠/١، السمط: ٦٠٨.

(٥) التذييل والتكميل: ١٠٤/٤، الهمع: ٨٥/٢، تعليق الفرايد: ١٤٥/٣.

(٦) شرح التسهيل: ٣٣٠/١، التذييل والتكميل: ١٠٣/٤، تعليق الفرايد: ٤٣/٣.

فعاقبته إلى خير، والمظلومة حقها فنصرها واجبة.

الصورة السابعة: أن يكون المبتدأ غير موصول، ولا نكرة موصوفة، والخبر أمراً أو نهياً، كقولك: الشركُ فاحذره، النّفاقُ فلا تقربه، ومنه قول الشاعر:

يا رَبَّ موسى أَظلَمِي وأَظْلَمُهْ   فَاصبُبْ عليه مَلَكاً لا يَرْحَمُهْ(١)

وقول الكميت:

فقلنا له ها ذاك فَاسْتَغْن بِالقِرَى   وفي ذي الأَدَاوَى عندنا لَكَ مَشْرَبُ(٢)

ومنه الشاهد المشهور في كتب النحو:

وقائلة: خَوْلانُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ   وأُكرومةُ الحيّينِ خِلْوًا كما هِيَا(٣)

الصورة الثامنة: أن يكون المبتدأ (كلاً) مضافة إلى غير موصوف، كقول بعض السلف: (كلّ نعمة فمن الله)(٤) وقول الأفوه الأودي:

وكلُّ قرينةٍ فإلى افتراقٍ   ولكن فرقةً تنفي الملاما(٥)

وقول الآخر:

وكلُّ الحادثات -وإنْ تناهتْ-   فمقرونٌ بِها الفَرَجُ القريبُ(٦)

---

(١) الشعر: ٢٩٤، المقرب: ١/٢١٢، التذييل والتكميل: ٤/١٠٦، الخزانة: ٤/٣٦٩ رقم ٣١٣.

(٢) ديوانه: ١/٨٦، الشعر: ١/٢٧٩، وذو الأداوى: الماء.

(٣) الكتاب: ١/١٣٩، معاني القرآن للأخفش: ٧٦، ٨٠، شرح المفصل: ١/١٠٠.

(٤) شرح التسهيل: ١/٣٣٠.

(٥) التذييل والتكميل : ٤/١٠٥.

(٦) آمالي القالي: ٢/٣٠٤.

الصورة التاسعة: أن يكون المبتدأ مضافاً إلى موصوف بغير ما ذكر، كقول الشاعر : كلُّ أمرٍ مباعدٍ أو مُدَانِي فمنوطٌ بحكمة المتعالي(١)

هذا مجمل ما تفرّق في كتب النحاة من صور دخول الفاء في خبر المبتدأ، والآن ننظر في حديث النحاة عن هذه الصور، إذ لم تكن عندهم بمستوى واحد من القبول.

أمّا الصور الثلاث الأُوَل فقد أجازهن الخليل وتلميذه سيبويه- رحمهما الله!- كما هو واضح في النصّ الذي في صدر هذه الدراسة، واستقرت عليه الدراسة النحوية فيما بعد، فلم أجد أحداً من النحاة منع أياً من تلك الصور، أو تحفظ على شيء منها(٢).

ويتصل بالصورة الأولى ما إذا أريد بالموصول مخصوص، أو معين، فسيبويه لم يكتف بجواز دخول الفاء في خبر الموصول العام أو المبهم، بل تجاوزه إلى جواز اقترانها بخبر الموصول المعيّن أو الخاص، والصلة ماضية، وذلك حين استشهد بقول الحق عزّ وجل: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُواْ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَتُوبُواْ فَلَهُمۡ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمۡ عَذَابُ ٱلۡحَرِيقِ ﴾ [البروج:١٠].و﴿ ٱلَّذِينَ فَتَنُواْ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ مخصوصون معروفون، وليسوا مجهولين مبهمين، فهذا سيبويه- رحمه الله!- بعد مساءلته أستاذه في النص

---

(١) شرح التسهيل:١/٣٣٠.

(٢) ينظر مثلاً لا حصراً : معاني القرآن للفراء: ١٠٥/٢، ومعاني القرآن للأخفش ١/٨٠-٨١، ١٨٧ المقتضب: ٣/ ٨٥- ١٩٦، معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣٥٨/١، ٩/٣،الأصول: ١٦٨/٢، الإيضاح: ٩٨- ٩٩، سر صناعة الإعراب: ٢٥٨/١، المقتصد: ٣٢١/١، المفصل: ٢٧، آمالي ابن الشجري: ١٠٠/١ شرح التسهيل: ٣٢٩/١- ٣٣٠، التذييل والتكميل: ١٧٣/٤.

المتقدم يقول محتجاً للقاعدة التي بينها: « .. ومثل ذلك :﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ [البقرة:٢٧٤] وقال تعــالى جَدُّه:﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ ﴾[الجمعة: ٨].ومثل ذلك:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا۟ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ ٱلْحَرِيقِ ﴾ [البروج:١٠].

فجعل هذه الآية الأخيرة مساوية للآيتين السابقتين آية البقرة التي احتج بها جميع من اطلعت على كتبه من النحاة كالفراء، والأخفش، والمبرد، والزجاج، وأبي جعفر النحاس، والفارسي، وابن جني، وعبد القاهر، والزمخشري وابن الشجري ، وابن مالك، والرضي، وابن أبي الربيع، وأبي حيان، وابن هشام.

واحتجاج أو استشهاد سيبويه بهذه الآية يخالفه ما اشترطه النحاة بعدُ من أن يكون الموصول مبهماً غير معيّن، وهذا هو الأصل فيه، وما تقتضيه المشابهة بين الموصول واسم الشرط، ولكنه حين دلّ على معيّن في هذه الآية وأمثالها وجب قبولها. وقد ارتضى ابن مالك والرضي(١) -عليهما رحمة الله!- وغيرهما اقتران الفاء بخبر المعيّن؛ لأنّ العموم وإن كان ضابطاً عاماً إلا أن المشابهة اللفظيّة والشكلية بين المقصود به العموم (الذي) مثلاً، والمقصود به الخصوص (الذي) أيضاً تبيح إعطاء المشبّه حكم المشبّه به، فتدخل الفاء في خبر الموصول الخاصّ كما دخلت في خبر الموصول العامّ ،فكأنّه حمل على حمل، حمل الموصول العام على الشرّط، وحمل الموصول الخاصّ على الموصول العامّ. ومثل الآية ما جاء في

---

(١) شرح الكافية الشافية: ١/٣٧٥، شرح الكافية للرضي: ١/٦٨.

الحديث من قول الملكين للمصطفى-ﷺ!- : ((**الذي رأيته يشقّ شدقه فكذّاب**))(١)، وقد تحدث ابن مالك بعد استشهاده بهذا الحديث مبيّناً سرّ جواز دخول الفاء في خبر المعيّن فقال: « وكذلك يجوز: الذي يأتيني فمكرم، إذا قصدت بـــ(الذي يأتينا) معيناً لكن (الذي يأتيني) عند قصد التّعيين شبيه في اللفظ بـــ(الذي يأتيني) عند قصد العموم، فيجوز دخول الفاء على خبره حملاً للشبيه على الشبيه، وإن لم تكن العلة موجودة فيه، ويدل على أن العرب تعتبر مثل هذا، بناؤها (رقاشِ) وشبهه من أعلام الإناث المعدولة وشبهها بـــ(نزال) وشبهه من أسماء الأفعال،وإجراء الموصول المعين مجرى الموصول العام في إدخال الفاء على خبره كإجراء (رقاش) مجرى (نزال) في البناء. فهذا سبب إجازة دخول الفاء في قوله: ((**الذي رأيته يشق شدقه فكذاب**)) » (٢).

ويندرج تحت الصورة الأولى-المبتدأ موصول – مما أجازه سيبويه، وإن رجّح عليه غيره، أن يكون خبر الموصول طلبياً، كقولك: الذي يحفظ القرآن فأكرمه، والذي يستمسك بسنة الرسول- ﷺ!- فلتحترمه.

فسيبويه يجعل الموصول (الذي) مبتدأ، وخبره جملة (أكرمه) في المثال الأول، و(لتحترمه) في المثال الثاني، لكنه لم يقتصر على ذلك بل أجاز فيها وجهاً آخر-وجعله راجحاً- وهو: أن يكون الموصول منصوباً بفعل يفسره المذكور،

---

(١) شواهد التوضيح: ١٨٥، وفيه تخريج الحديث: البخاري في ٧٨- كتاب الأدب، ٦٩ باب قول الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾ .

(٢) شواهد التوضيح: ١٨٥.

فتقول: اللذين يحفظان القرآن فأكرمهما. واللذين يتبعان سنة النبي- صلى الله عليه وسلم- فلتحترمهما. ثم إن سيبويه جعل للرفع وجهاً آخر، وهو أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، أي: هذان اللذان يحفظان القرآن فأكرمهما.

يقول سيبويه:«وتقول: اللذين يأتيانك فاضربهما، تنصبه كما تنصب(زيداً)، وإن شئت رفعته على أن يكون مبنياً على مظهرٍ، أو مضمرٍ، وإن شئت كان مبتدأ؛ لأنه يستقيم أن تجعل خبره من غير الأفعال بالفاء، ألا ترى أنك لو قلت: الذي يأتيني فله درهم، والذي يأتيني فمكرم محمود، كان حسناً، ولو قلت: زيد فله درهم، لم يجز، وإنما جاز ذلك لأن قوله: الذي يأتيني فله درهم، في معنى الجزاء، فدخلت الفاء في خبره، كما تدخل في خبر الجزاء»^(١).

والخلاف بين سيبويه، وأكثر النحاة ينحصر في تقديم أو ترجيح النصب على الرفع حيث قدم سيبويه النصب على الرفع لأنّ الوجه القوي في مثل هذا في العربية النصب وليس الرفع "وإنما كان الوجه في الأمر والنهي النصب؛ لأن حدّ الكلام تقديم الفعل" (٢).

في حين قدم الجمهور–ما عدا الأخفش، فإنه متابع سيبويه- قدموا الرفع على النصب في القرآن، لإجماع عامة القراء عليه.(٣) والله أعلم!

---

(١) الكتاب: ١٣٩/١.

(٢) السابق: ١٤٤/١.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣٠٦/١، ٢٤٤/٢، ٢٥١. ومعاني القرآن للأخفش: ٨٠/١-٨١، الكامل: ٨٢١-٨٢٢، معاني القرآن وإعرابه: ٧٣/٤، ٣٣٨، ٣٣٩، الحجة: ١٩٠/٢، التبيان في إعراب القرآن: ٩٦٣/٢، ٩٦٩، الفريد: ٥٨٦/٣.

أما الصورتان: الرابعة والخامسة، وهما أن يكون المبتدأ مضافاً إلى الموصول، أو موصوفاً بالموصول؛ فظاهر كلام سيبويه أنه يجيزهما؛ لأنه أجاز كل مضافة إلى نكرة موصوفة فإجازته كل مضافة إلى الموصول، أو موصوفة به أولى؛ لأنها أقوى شبهاً بالضابط العام، وأشد قرباً إليه، كما أنهما سيندرجان تحت قوله: « ومثل ذلك قولهم: كل رجل يأتينا فله درهمان، ولو قال: كلُّ رجل فله درهمان، كان محالاً؛ لأنه لم يجئ بفعل ولا بعمل يكون له جواب. ومثل ذلك: ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ [البقرة:٢٧٤]وقال تعالى جده:﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ ﴾ [الجمعة: ٨] ومثل ذلك: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا۟ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ ٱلْحَرِيقِ ﴾ [البروج:١٠] » (١).

فسيبويه- عليه رحمة الله!- يجيز اقتران خبر (إن) بالفاء إذا كان اسمها موصوفاً بالموصول؛ لأنه جعل الآيات الثلاث التي ساقها مثل قولهم: "كل رجل يأتينا فله درهمان" وقد تحققت المثلية، فالموصول صلته فعل يكون له جواب، وإذا جاز هذا جاز اقتران خبر الموصوف بالموصول بالفاء دون أن يدخل عليه الناسخ.

نأخذ من نص سيبويه السابق:

- الموصول- وإن أريد به مخصوص وكانت صلته ماضية.
- الاسم الموصوف بالموصول- وإن كان مخصوصاً.

---

(١) الكتاب: ٣/١٠٣.

- الموصول الذي دخل عليه ناسخ وهو (إنّ).

هذه الحالات الثلاث تعامل معاملة: (الذي يأتينا فله درهم) وكأن سيبويه يجعل الحكم-وهو جواز دخول الفاء في خبر المبتدأ- لكل ما شابه الشكل العام، فكل تركيب تكوّن من اسم موصول، أو وصف بالاسم الموصول، دخلت عليه (إنّ) أو لم تدخل، وكانت صلة الموصول جملة فعلية، أو شبهها، بغض النظر عن دلالة الموصول، أو الموصوف به- جاز دخول الفاء في خبره. وكأن سيبويه يريد أن يقول: كان حقُّ الموصولِ على هذا أن يكون مبهماً كاسم الشرط نحو (من وما) الشرطيتين، وإنما جاز ألا يكون مبهماً في قوله تعالى:﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ...﴾ ؛ لأنه دخيل في معنى الشرط، وكذلك كان حق الصلة أن تكون فعلاً مستقبل المعنى كشرط (من وما) إلا أنه لما لم يكن شرطاً في الحقيقة جاز ألا يكون مستقبلاً كقوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ... ﴾، وألا يكون صريحاً في الفعلية، بل يكون مما يقدر معه الفعل، كالظرف والجار والمجرور، وكذا كان حق الخبر أن تلزمه الفاء لكونه كالجزاء، ولكن من حيث إنه ليس جزاء الشرط حقيقة جاز تجريده منها مع قصد السببية(١).

وهاتان الصورتان أجازهما جماهير النحاة أيضاً كالفراء والزجاج، والفارسي والنحاس، وابن جني، وابن الشجري، وابن مالك، والرضي وغيرهم(٢)..

---

(١) شرح الكافية للرضي: ١/٢٦٩.

(٢) معاني القرآن للفراء: ٣/١٥٥، معاني القرآن وإعرابه للزجاج: /١٧١، إعراب القرآن:٤/٤٢٧، المسائل المنثورة ١٦٧، سر صناعة الإعراب: ٢٦٧، آمالي ابن الشجري: ٢/٥٥٢، شرح التسهيل: ١/٣٣٠، شرح الكافية للرضي: ١/٢٦٨.

ومع أن الفراء-رحمه الله!- أجاز أن تكون الفاء في قوله تعالى:﴿ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمۡ ﴾ في خبر الموصول، فإنه أجاز فيه وجهاً آخر تعلق به من منع هذه الصورة - كما سيأتي عند الحديث عن هذه الآية في قسم التطبيق - وهو أبو حيان حيث عقب على حديث الفراء عن هذه الآية وما شابهها من الأمثلة، كقولك : (إن الرجل الذي يأتيك فله درهم) بقول : « والصحيح أن ذلك لا يجوز» (١).

"لأن الاسم المخبر عنه - وهو الموصوف بـ(الذي) - ليس بمشبه لاسم الشرط؛ لأن اسم الشرط لا يقع بعده إلا الفعل ظاهراً أو مضمراً، والاسم الموصوف بـ(الذي) ليس كذلك" (٢).

وفيما قدمنا من حديث(٣) ما يكفي للرد على حديثه هذا.

أما الصورتان : السادسة، والسابعة، وهما: أن يكون المبتدأ (أل) وصلتها، وأن يكون المبتدأ غير موصول، ولا نكرة موصوفة، والخبر جملة طلبية (أمراً، أو نهياً) فأجازهما الفراء، أجاز الأولى(السادسة) عند توجيه(٤) قوله تعالى:﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ ... ﴾ [المائدة:٣٨]. وقوله:﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجۡلِدُواْ ﴾[النور:٢]. وأجاز الثانية(٥)(السابعة) عند توجيه قول الحق سبحانه:﴿ هَٰذَا فَلۡيَذُوقُوهُ حَمِيمٞ وَغَسَّاقٞ ﴾

---

(١) التذييل والتكميل: ١١٢/٤.

(٢) السابق ١٠٣.

(٣) ص : ٢٢٩و٢٣٠.

(٤) معاني القرآن: ٣٠٦/١، ٢٤٤/٢، ٤١٠.

(٥) معاني القرآن: ٣٠٦/١، ٢٤٤/٢، ٤١٠.

[ص: ٥٧] ، وسيأتي الحديث عن هذه الآيات في قسم التطبيق.

وأجازهما أيضاً المبرد عند توجيه بيت الأعشى:

هريرةَ وَدِّعْهَا، وَإِنْ لاَم لاَئِمُ (١)

وتابعهما في إجازة الصورة السادسة جمع من النحاة المتقدمين والمتأخرين كالزجاج، والنحاس، وابن مالك، والرضي،والسيوطي(٢)، وغيرهم.

وحجتهم في ذلك ورودها في القرآن الكريم في غير ما آية، وفي كلام العرب، والحمل على الظاهر أولى من غيره إذا لم يغيّر المعنى، أو يترتب عليه محذور صناعي، فالمرفوع: مبتدأ، وما بعده خبره؛ لأن الرفع في هذه الحالة يدل على العموم، عموم الحكم، وبهذا يشبه الشرط الدال على العموم، وكذلك؛ لأن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه. ومن شواهد هذه الصورة–السادسة– الآيات السابقة،أما الصورة السابعة فأجازها إضافة إلى الفراء والمبرد–أبو إسحاق الزجاج،صرح بذلك عند توجيه قوله تعالى:﴿ هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ ﴾ ،ونسب أبو حيان والسيوطي إلى الأعلم إجازتها(٣)، ومن شواهد هذه الصورة–السابعة– إضافةً إلى الآية ، قول الشاعر:

وقائلة:خَــوْلانُ فَانْــكِحْ فَتَــاتَهمْ وأُكرومةُ الحيّينِ خِلْواً كما هِيَا(٤)

---

(١) الكامل: ٨٢١/٢.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه : ١٧٢/٢، ٣٣٨/٤، ٣٣٩، إعراب القــرآن: ١٢٧/٣، ١٢٨، شــرح التسهيل: ٣٢٩/١- ٣٣٠، شرح الكافية للرضي:٢٦٨/١ ،الهمع:٥٥/٢-٥٦.

(٣) التذييل والتكميل:١٠٦/٤، الهمع:٥٩/٢

(٤) الكتاب: ١٣٩/١.

وقول الآخر:

أَرَوَاحُ مُـــوَدّ ع أم بكــــور أَنْتَ فانظر لِأيِّ ذاكَ تَصِيرُ(١)

ومن شواهدها أيضاً البيتان اللذان أنشدناهما في الصورة السابقة، وهمـــا: قول الكميت:

فقلنا له:ها ذاك فاستغنِ بالقِـــرَى وفي ذي الأَدَاوَى عندنا لك مشربُ

وقول الآخر:

يا رَبَّ موسى أَظلَمِي وأَظْلَمُهْ فَاصبُبُ عليه مَلَكاً لا يَرْحَمُهْ

ومنع سيبويه دخول الفاء في خبر (أل) الموصولة وصلتها، وخرّج ما ورد في القرآن على حذف الخبر، وسيأتي تفصيله في موضعه، وكذلك منع دخول الفاء في خبر غير الموصول الذي خبره جملة طلبية، وقد ساق سيبويه الشاهدين، فخرّج الأول على حذف المبتدأ، وجعل (خَوْلَانُ) خبراً لذلك المبتدأ المحذوف، والتقدير: هذه خولان أو: هؤلاء خولان.. يقول سيبويه بعد أن ذكر البيت: «فجاء بالفعل بعد أن عمل فيه المضمر»(٢)، والضمير في (فيه) يعود إلى: (خولان).

وخرّج بيت عدي بن زيد: على أحد ثلاثة أوجه:

إمّا أن يكون فاعلاً لفعل محذوف يفسره المذكور، أي: "انظر فانظر، ثم

---

(١) السابق: ١/ ١٤٠.

(٢) الكتاب: ١٤٣/١، وينظر ما قبلها.

حذف انظر الأول وحده، فبرز ضميره، فقيل: أنت فانظر" (١). وإما أن يكون (أنت) مبتدأ، وتضمر خبره، كأنه قال: أنت الراحل فانظر، فتكون الفاء جواباً للجملة. وإما أن يكون (أنت) خبراً، والمبتدأ محذوف، والتقدير: الراحل أنت، "نويت الراحل أنت، وجعلت في نيّتك المبتدأ" (٢).

وقد انتصر ابن مالك لمذهب الجمهور في الصورة السادسة، فقال مرجحاً ذلك: « ومذهب المبرد أقوى؛ لأنّ الأصل عدم التقدير؛ ولأن الألف واللام -هاهنا- للاستغراق، فتضمّنت معنى الشّرط، ولذلك صحّ دخول الفاء» لأنّه «لم يرد (زانٍ) بعينه، و(سارق) بعينه، بل المعنى: مَنْ زنا فاجلدوه، ومن سرق فاقطعوه، ولولا ذلك لكان المختار النّصب؛ لأنّه قبل جملة طلبية» (٣).

أما الصورة الثامنة: وهي أن يكون المبتدأ (كلاًّ) مضافاً إلى غير موصوف، لمشابهته لكلمات الشرط في الإبهام، كقولك: كلُّ كلمة فلها إعراب، ومن شواهد هذه الصورة ما ورد في بعض الأذكار المأثورة عن السلف، "بسم الله، ما شاء الله، كل نعمة فمن الله، ما شاء الله، الخير كله بيد الله، ما شاء الله، لا يصرف السوء إلا الله، ما شاء الله، لا قوة إلا بالله" (٤).

وأجاز هذه الصورة ابن مالك اعتماداً على هذا الأثر، وتابعه في ذلك

---

(١) المغني: ٢١٩/١.

(٢) شرح السيرافي: م٢/ ل٤ب. وينظر هامش (١) من ١٤٠/٢ من الكتاب.

(٣) التحفة، نقد وتعليق على كافية ابن الحاجب: ١٧٤، وينظر احتجاج الرضي لهذه الصورة في شرحه: ٢٧٨/١ .

(٤) شرح التسهيل: ١/ ٣٣٠.

شراح كتبه⁽¹⁾ ،كأبي حيان ، والمرادي ، والدماميني ، والسيوطي، والصبان، كما أجزها الرضي⁽²⁾. في حين منعها سيبويه كما ورد ذلك في نصه السابق، وهو قوله: « ولو قال: كل رجل فله درهمان،كان محالا؛ لأنه لم يجئ بفعل ولا بعمل يكون له جواب» ⁽³⁾.

أما **الصورة التاسعة** : وهي أن يكون المبتدأ نكرة مضافة إلى موصوفٍ بغير ما ذكر، كالبيت السّابق، وهو:

كلّ أمرٍ مباعِدٍ أو مُدَانِي فمنوطٌ بحكمةِ المتعالي⁽٤⁾

ومنه حديث: ((**كلُّ كلامٍ أو أمرٍ ذي بالٍ لا يفتح بذكر الله عزّ وجلّ فهو أبتر، أو قال: أقطع**)) ⁽٥⁾ ، وحديث: ((**كلُّ خطبة، ليس فيها تشهّد فهي كاليد الجذماء**))⁽٦⁾.

وهذه الصّورة كالسّابقة ، أجازها ابن مالك - عليه رحمة الله! - وتابعه فيه شراح كتبه⁽٧⁾، والرضي

---

(١) التذييل والتكميل: ٤/١٤٠،تعليق الفرائد: ٣/١٤٦،حاشية الصبان: ١/٢٢٤،الهمع:٢/٥٦-٥٧.

(٢) شرح الكافية: ١/٢٧٠.

(٣) الكتاب: ٣/١٠٣.

(٤) شرح التسهيل: ١/٣٣٠، التذييل والتكميل: ٤/١٠٤، تعليق الفرائد: ٣/١٤٦.

(٥) أخرجه أحمد بإسناد حسن، المسند: ٢/٣٥٩.

(٦) أخرجه الترمذي في الجامع /كتاب النكاح/باب ما جاء في خطبة النكاح: ٣/٤٠٥، رقم: ١١٠٦، وقال: حسن صحيح غريب.

(٧) ينظر ما سبق: التذييل والتكميل: ٤/١٠٤، تعليق الفرائد: ٣/١٤٦، حاشية الصبان: ١/٢٢٤.

والسيوطي(١)، يقول الرضي مجيزاً اقتران الفاء بالخبر في هاتين الصورتين: «وقد تدخل الفاء على خبر(كل) وإن كان مضافاً إلى غير موصوف، نحو:كل رجل فله درهم، لمضارعته لكلمات الشرط في الإبهام. وكذا إن كان مضافاً إلى موصوف بغير الثلاثة المذكورة، نحو: كل رجل عالم فله درهم»(٢).

ويقتضي كلام سيبويه السابق منع هذه الصورة لما منعت به الصورة السابقة والله أعلم !

---

(١) شرح الكافية:١/٢٧٠، الهمع: ٢/٥٨.

(٢) شرح الكافية:١/٢٧٠.

القسم التطبيقي

وصل بنا الحداء إلى رحاب آيات الكتاب العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزيل من حكيم حميد، وهو القسم الثاني من هذا البحث، حيث تدرس فيه الآيات الكريمة، التي اقترن فيها خبر المبتدأ بالفاء، وستكون الآية هي المنطلق لتأصيل القاعدة النحوية التي وضعها النحاة، وتأسيسها إن أغفلها بعضهم... ولتحقيق هذين الغرضين، قسّمت الآيات الكريمة إلى مجموعات، كل مجموعة تمثل صورة من صور الاستعمال القرآني الذي دخلت الفاء في خبر المبتدأ فيه، فأبدأ بسرد صور الاستعمال القرآني، تحت كل صورة الآيات التي كونتها؛ فبدأت بما كان موصولاً فقط، ثم بما يحتمل، ثم حديث النحاة (مفسرين وغيرهم) إن كان لهم فيها مقال، ثم ما يفتح الله به عليّ.. يلي ذلك نسبة كل استعمال قرآني إلى الصورة التي تناسبها من الصور التي حصرها النحاة من قبل مراعية خلال التحليل عدم التكرار، حيث إني أذكر ما في الصورة بآياتها بإجمال ثم أسوق ما خصه المعربون بالآية إن وجد، إن كان فيها شيء يخالف باقي الآيات من مثيلاتها، كما أني أقتصر في (مَنْ، وما) عند مجيء أي منها على الحديث عن موصوليّتهما وأشير إلى الاحتمال الآخر (الشّرط) مرجحة منهما ما كان أقرب إلى الواقع اللغوي أو سانده الدليل من تركيب الآية ونظمها.

الاستعمال القرآني الأوّل:

المبتدأ (اسم موصول) صلته: جملة فعلية، خبره جملة اسمية.

الآيات:

١ - ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُم بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ فَلَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ وَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ﴾[البقرة: ٢٧٤].

٢ - ﴿ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ فَهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾[الأنعام: ١٢].

٣ - ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنۢ بَعۡدُ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ مَعَكُمۡ فَأُوْلَٰٓئِكَ مِنكُمۡ ﴾[الأنفال:٧٥].

٤ - ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٞ مُّهِينٞ ﴾[الحج:٥٧].

٥ - ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ أَزۡوَٰجَهُمۡ وَلَمۡ يَكُن لَّهُمۡ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمۡ فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمۡ ﴾ [النور:٦].

٦ - ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ فِي ٱلۡقَتۡلَىۖ ٱلۡحُرُّ بِٱلۡحُرِّ وَٱلۡعَبۡدُ بِٱلۡعَبۡدِ وَٱلۡأُنثَىٰ بِٱلۡأُنثَىٰۚ فَمَنۡ عُفِيَ لَهُۥ مِنۡ أَخِيهِ شَيۡءٞ فَٱتِّبَاعُۢ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيۡهِ بِإِحۡسَٰنٖۗ ذَٰلِكَ تَخۡفِيفٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَرَحۡمَةٞۗ فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ بَعۡدَ ذَٰلِكَ فَلَهُۥ عَذَابٌ أَلِيمٞ ﴾[البقرة: ١٧٨].

٧ - ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَيَبۡلُوَنَّكُمُ ٱللَّهُ بِشَيۡءٖ مِّنَ ٱلصَّيۡدِ تَنَالُهُۥٓ أَيۡدِيكُمۡ وَرِمَاحُكُمۡ لِيَعۡلَمَ ٱللَّهُ مَن يَخَافُهُۥ بِٱلۡغَيۡبِۚ فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ بَعۡدَ ذَٰلِكَ فَلَهُۥ عَذَابٌ أَلِيمٞ ﴾[المائدة: ٩٤].

٨ - ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡتُلُواْ ٱلصَّيۡدَ وَأَنتُمۡ حُرُمٞۚ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدٗا فَجَزَآءٞ مِّثۡلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحۡكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ أَوۡ كَفَّٰرَةٞ طَعَامُ مَسَٰكِينَ أَوۡ عَدۡلُ ذَٰلِكَ صِيَامٗا لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمۡرِهِۦۗ عَفَا ٱللَّهُ عَمَّا سَلَفَۚ وَمَنۡ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنۡهُۗ ﴾ [المائدة: ٩٥].

٩ - ﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيۡرٞ مِّنۡهَا وَهُم مِّن فَزَعٖ يَوۡمَئِذٍ ءَامِنُونَ ﴾[النمل: ٨٩].

١٠ - ﴿ وَمَا ٱخۡتَلَفۡتُمۡ فِيهِ مِن شَيۡءٖ فَحُكۡمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبِّي عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ ﴾ [الشورى: ١٠].

١١- ﴿ فَمَآ أُوتِيتُم مِّن شَيۡءٖ فَمَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا ﴾ [الشورى: ٣٦].

فالاسم الموصول في الآيات الكريمة (الذين ينفقون)،(الذين خسروا) ، (الذين آمنوا من بعد)، و(الذين كفروا) و(الذين يرمون) و(من عُفِي له) ، (من اعتدى)،(من قتله منكم)(من جاء)(ما اختلفتم)(ما أوتيتم) مبتدأ، وخبره الجملة الإسمية المقرونة بالفاء﴿ فَلَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ ﴾ ﴿ فَهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾﴿ فَأُوْلَٰٓئِكَ مِنكُمۡ ﴾ ﴿ فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٞ مُّهِينٞ ﴾﴿ فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمۡ ﴾﴿ فَٱتِّبَاعُۢ بِٱلۡمَعۡرُوفِ ﴾﴿ فَلَهُۥ عَذَابٌ ﴾ ﴿ فَجَزَآءٞ مِّثۡلُ ﴾ ﴿ فَلَهُۥ خَيۡرٞ مِّنۡهَا ﴾﴿ فَحُكۡمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾﴿ فَمَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ﴾ .

جاء الخبر مقروناً بالفاء؛ لأن المبتدأ اسم موصول مبهم، وصلته جملة فعلية، ودلت الفاء على ترتب الخبر على صلة المبتدأ في الآيات، حيث ترتب الأجر في الآية الأولى على الإنفاق، وخسرانهم أنفسهم على عدم إيمانهم، وكونه من المؤمنين على الإيمان والهجرة والجهاد، واستحقاق العذاب المهين بكفرهم، وشهادة الزوج على رميه زوجه، والاتباع بالمعروف والأداء بالإحسان على العفو عن الدم، والعذاب الأليم على الاعتداء، بعد العفو وأخذ الدية، والجزاء بالمثل على قتل صيد البر. أما الآيتان الآخرتان- آيتا سورة الشورى- ﴿ وَمَا ٱخۡتَلَفۡتُمۡ فِيهِ مِن شَيۡءٖ فَحُكۡمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۚ ﴾ و﴿ فَمَآ أُوتِيتُم مِّن شَيۡءٖ فَمَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا ﴾ . فالمعنى "على الإخبار لا على التعليق وإنما تضمن معنى الشرط، وهو مجرد ملازمة الخبر لمدلول اسم الموصول"(١). فليس ثمة ترتب الخبر على المبتدأ، فَلِتَضَمُّنِ معنى الشرط- وإن انتفت السببية، دخلت الفاء لملازمة الخبر لمدلول اسم الموصول.

---

(١) التحرير والتنوير: ١٠٩/٢٥.

وربما احتملت الآية الأولى منها﴿ وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ ﴾ على ترتيب، فسبب الرد إلى الله تعالى هو اختلافهم في بعض الأمور فكأن الصلة -وهي اختلافهم- سبب في الخبر وهو رد الحكم فيه إلى الله تعالى، كأنه قال: إن يكن منكم اختلاف يكن حكمه إلى الله- والله أعلم!

فالخبر في الآيات جاء مقترناً بالفاء؛ لأن المبتدأ اسم موصول مبهم دال على العموم، وصلته جملة فعلية صالحة للشرط.

يقول المنتجب متحدثاً عن الآية الأولى من هذا الاستعمال :- وهي ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم ﴾مبيناً سرّ دخول الفاء في خبر الموصول: « دخلت الفاء في (فلهم) لِشبه الذي بالشرط في إبهامه، إذ ليس المراد بـــ (الذين) قوماً بأعيانهم، ووصله بالفعل، ففيه معنى الجزاء؛ لأن المعنى على أن الأجر إنما هو لأجل الإنفاق، كأنه قيل: إن ينفقوا يكن لهم الأجر، وإنما شرط أن تكون الصلة فعلاً؛ لأن المجازاة المحضة لا تكون إلا بالفعل»(١).

وفي قوله تعالى:﴿ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ ﴾ مبتدأ، والخبر جملة: ﴿ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ ودخلت الفاء في الخبر مع أنه ليس المسبب بل السبب، فالسبب هو عدم إيمانهم، والمسبب، أو النتيجة هي خسرانهم أنفسهم، فخسرانهم أنفسهم ترتب على عدم إيمانهم، وتقدم المسبب وتأخر السبب، وهذه الآية تشير إلى أن اشتراط أن يكون الخبر مسبباً عن المبتدأ، كما يكون الجواب مسبباً عن

---

(١) الفريد:١/٥٢٠ وينظر: معاني القرآن للأخفش:١/١٨٧،معاني القرآن وإعرابه: ١/٣٥٨، إعراب القرآن للنحاس : ١/٣٤٠، التبيان في إعراب القرآن:١/٢٢٣ .

الشرط–ليس بلازم لأن الخبر هنا هو السبب، والمبتدأ هو المسبب(١).

وفي قوله عز وجل: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ مَعَكُمْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مِنكُمْ ﴾ [الأنفال:٧٥](الذين)في محل رفع مبتدأ، و(آمنوا وما بعدها) صلته، (أولئك منكم) خبر الذين، ودخلت فيه الفاء ، وقد تحققت فيها شرائط اقتران الفاء بالخبر، من العموم والإبهام في (الذين) ، وصله بالفعل، والصلة سبب في الخبر، فتحققت مشابهة الشرط، يقول أبو الحسن الأخفش (فجعل الخبر بالفاء، كما تقول: الذي يأتيني فله درهمان، فتلحق الفاء لما صارت في معنى المجازاة)(٢)، ومثلها قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا فَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾ [الحج:٧٥] (٣).

– قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِى ٱلْقَتْلَى ۖ ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ وَٱلْأُنثَىٰ بِٱلْأُنثَىٰ ۚ فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَٰنٍ ۗ ذَٰلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ ۗ فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَلَهُۥ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [البقرة:١٧٨].

فـــ(مَنْ) في الموضعين موصولة بمعنى الذي في محل رفع بالابتداء، والخبر عن الأول ﴿ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾والتقدير: فعليه اتباع(٤)، والخبر عن الثاني: (فله عذاب) وسر العدول من نصب (فاتباع، أداءُ) إلى الرفع أن الحكم عام " فيمَنْ

---

(١) التبيان: ٤٨٣/١، الفريد: ١٢٦/٢.

(٢) معاني القرآن للأخفش: ٣٢٥/٢.

(٣) التبيان: ٩٤٦/٢.

(٤) التبيان: ١٤٥/١، وينظر: البحر:١٥/٢، الدرّ المصون: ٢٥٢/٢، روح المعاني: ٥٠/٢/١.

فعل، ويراد بها من لم يفعل كأنه قال: فالأمر فيها على هذا، فيرفع"(١) أما النصب فيكون للشيء "يقع ليس بدائم، مثل قولك للرجل إذا أخذت عملك فجداً جداً، وسيراً سيراً، نصب؛ لأنك لم تنو به العموم فيصير كالشيء الواجب على من أتاه وفعله، ومثله قوله: ﴿وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ﴾ ومثـــله ﴿فَإِمْسَاكُۢ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُۢ بِإِحْسَٰنٍ﴾ ومثله في القرآن كثير، رفع كله؛ لأنها عامة، فكأنه قال: من فعل هذا فعليه هذا" (٢).

ومعلوم أن الرفع يفيد "معنى الثبات، والتحقيق الحاصل بالجملة الاسمية.

وفي ﴿وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ﴾ [المائدة: ٩٥]. أجاز معربو القرآن الكريم أن تكون (من) شرطية وأن تكون موصولة، فإن كانت موصولة، فهي (من) مبتدأ، خبره ﴿فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ﴾ وصلتها: ﴿قَتَلَهُۥ﴾. وربطت الفاء الخبر بالمبتدأ؛ لأن الخبر نتيجة للصلة،و سبب عنه، فالصلة هي القتل العمد، والخبر: تقديم مثل المقتول من النعم، فتقديم المثل بسبب القتل العمد، وعليه تكون الفاء رابطة ربطت شبه الشرط (المبتدأ الموصول) بشبه الجزاء (الخبر) ، وليست زائدة كما ذكر السمين-رحمه الله !-(٣)

– قوله تعالى: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ﴾[الشورى:١٠].

وقوله عز وجل: ﴿فَمَآ أُوتِيتُم مِّن شَيْءٍ فَمَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الشورى:٣٦]. كما سبق في

---

(١) معاني القرآن للفراء: ١٠٩/١.

(٢) معاني القرآن للفراء : ١٠٩/١.

(٣) الدر المصون : ٤١٧/٤.

تحليل الآيات(١) .

وأشير فقط إلى ما زعمه أبو حيان أن (ما) في الآية الثانية شرطية لا موصولة، وهي مفعول ثانٍ لـــ(أوتيتم) و(من شيء) بيان لها، و(متاع الحياة) جواب الشرط، وهو جملة اسمية والتقدير: فهو متاع(٢).

وما قدمت من جعلها كأخواتها السابقات، أولى (أي: أنها موصولة؛ لقوله تعالى بعد: ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ﴾ فـــ(ما) موصولة مبتدأ، و﴿خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ﴾ خبرها، وإنما لم تدخل الفاء مع تحقق شرط دخولها؛ لأن الغالب عدم دخولها في خبر كل موصول، فالموصول عطف على موصول مثله، فيكون بين المعطوف والمعطوف عليه تناسب، ولولا ذلك لانعدم التناسب بين قسمي الآية.. والله أعلم!

وهذا الاستعمال القرآني الكريم في هذه الآيات الشريفة يندرج تحت الصورة الأولى من صور اقتران خبر المبتدأ بالفاء، حيث إن المبتدأ اسم موصول متضمن معنى (الشرط) في الدلالة على الإبهام والعموم؛ إذ لم يدل على معين، بل كان عاماً لكل أحدٍ.

الاستعمال القرآني الثاني:

المبتدأ: اسم موصول، صلته جملة فعلية، خبره جملة فعلية غير طلبية.

---

(١) ص : ٢٨

(٢) البحر: ٤٩٩/٧.

الآيات:

١ – قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعۡمَٰلَهُمۡ﴾ [محمد: ٤].

٢ – ﴿إِنَّ ٱلۡخِزۡيَ ٱلۡيَوۡمَ وَٱلسُّوٓءَ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴿٢٧﴾ ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِيٓ أَنفُسِهِمۡۖ فَأَلۡقَوُاْ ٱلسَّلَمَ﴾ [النحل: ٢٧– ٢٨].

٣ – ﴿وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلٗا ثُمَّ أَضۡطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ﴾ [البقرة:١٢٦].

٤ – ﴿وَمَنۡ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنۡهُ﴾ [المائدة: ٩٥].

٥ – ﴿وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتۡ وُجُوهُهُمۡ فِي ٱلنَّارِ﴾ [النمل:٩٠].

٦ – ﴿وَمَآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنۡهُمۡ فَمَآ أَوۡجَفۡتُمۡ عَلَيۡهِ مِنۡ خَيۡلٖ وَلَا رِكَابٖ﴾ [الحشر: ٦].

فالاسم الموصول (الذين) في الآيتين الأوليين، و(من) في الآيات الثلاث التي بعدهما (وما) في الآية الأخيرة،⁽¹⁾ مبتدأ، صلته جملة فعلية (قتلوا، تتوفاهم، كفر، ينتقم، جاء، أفاء)، خبره جملة فعلية اقترنت بالفاء، فالخبر في الآية الأولى: ﴿فَلَن يُضِلَّ أَعۡمَٰلَهُمۡ﴾ وفي الثانية: ﴿فَأَلۡقَوُاْ ٱلسَّلَمَ﴾، وفي الثالثة ﴿فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلٗا﴾ ، وفي الرابعة ﴿فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنۡهُ﴾، وفي الخامسة: ﴿فَكُبَّتۡ وُجُوهُهُمۡ فِي ٱلنَّارِ﴾ وفي السادسة ﴿فَمَآ أَوۡجَفۡتُمۡ عَلَيۡهِ﴾ وهذه الجمل مستحقة بالصلة، فعدم ضياع أعمالهم لأنهم قتلوا في سبيل الله، وإلقاؤهم السلم، أي: استسلامهم وخضوعهم سببه معاينتهم الموت⁽²⁾، وانتقام الله منه (المعتدي على الصيد) سببه العودة إلى الاعتداء على

---

(١) الدر المصون: ١٠٩/٢، الفريد: ٣٠٧/٤، روح المعاني: م١٤/ ج٢٨/ص٤٤.

(٢) البحر: ٤٧٢/٥.

صيد البر وهو محرم ، وكبّ وجوههم في النار سببه مجيؤهم يوم القيامة بالسيئة (الشرك والكفر)، وعدم إيجافهم بالخيل والركاب سببه فتح الله على رسوله وكفاية الله رسوله اليهود بلا حرب فقذف في قلوبهم الرعب يخربون بيوتهم بأيديهم. والتمتع القليل ثم المصير إلى النار سببه كفره، وقد يتبادر إلى الذهن أن التمتع لا يستحقّ بالكفر؛ وعليه فلا تكون (من) موصولة مضمّنة معنى الشرط مبتدأ، بل تكون (من) موصولة في محل نصب مفعول به لفعل محذوف، وإليه ذهب النحاس والعكبري، بل "التمتع القليل، والمصير إلى النار مستحقان بالكفر، وأيضاً فإن التمتع قد عطف عليه ما هو مستحق به وهو المصير إلى النار، فناسب ذلك أن يقعا جميعاً خبراً" (١).

وهذا من فضل الله تعالى على خليله إبراهيم- عليه الصلاة والسلام- بأنه تعالى: "يرزق ذريته مؤمنهم وكافرهم، أو إظهار سعة رحمة الله برزق سكان مكة كلهم مؤمنهم وكافرهم"(٢).

ويجوز أن تكون (من) في هذه الآية شرطيّة، وهو أحد الوجهين اللذين أجازهما العكبري(٣)، وجوابها: (فأمتعه) أو محذوف، تقديره: ومن كفر أرزقه، وتكون في محل رفع مبتدأ، و(أمتعه) عطف على الجواب المحذوف. ويجوز أن تكون (من) في محل نصب مفعول به(٤)، وناصبه الجواب المضمر بعدها،

---

(١) الدر المصون: ٢/١٠٩.

(٢) التحرير والتنوير: ١/٧١٧.

(٣) التبيان: ١/١١٤.

(٤) إعراب القرآن للنحاس: ١/٢٦٠.

والتقدير- والله أعلم!- ومن كفر أرزق فأمتعه.

والوجه الثاني: هو أن تكون (من) موصولة(١)، أو نكرة موصوفة في محل نصب مفعول به بفعل محذوف والتقدير: أرزق من كفر، وحذف لدلالة الكلام عليه، و(فأمتعه) عطف على الفعل المحذوف(٢).

ولم يُجزِ العكبري أن تكون (من) موصولة مبتدأ، زعم أن الخبر ليس مستحقاً بالصلة؛ لأن الكفر لا يستحق به التمتيع إلا أن يكون مبتدأ على زيادة الفاء، وليست رابطة داخلة على الخبر لتضمن الموصول معنى الشرط. وما قدمت أولى؛ لأن هذه الجملة (ومن كفر) الأظهر أنها معطوفة على جملة: (وارزق أهله) باعتبار القيد، وهو قوله: "من آمن" (٣)، فيكون (من كفر) مبتدأ، وضمن الموصول معنى الشرط فاقترن الخبر بالفاء. والله أعلم!

وذهب بعض المعربين إلى إعراب (ما) في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ...﴾ شرطية، وجوابها: ﴿فَمَآ أَوۡجَفۡتُمۡ﴾(٤)، وهي محتملة(٥)، والله أعلم.

قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِيٓ أَنفُسِهِمۡۖ فَأَلۡقَوُاْ﴾ [النحل:٢٨].

يجوز في (الذين) أوجه الإعراب الثلاثة، الجر على أنه صفة لـــ (الكافرين).

في الآية التي قبلها، أو بدل منه، أو بيان له.

---

(١) التبيان: ١/١١٤.

(٢) السابق.

(٣) التحرير والتنوير: ١/٧١٦.

(٤) الفريد: ٤/٤٤٧.

(٥) روح المعاني: م١٤/ ج٢٨/ص٤٤.

ويجوز: النصب على القطع للذم، أي:أذم الذين...والرفع على القطع أيضاً للذم.

أما وجه الرفع الذي يعنينا في دراستنا هذه، وهو الرفع على أنه مبتدأ خبره الجملة الفعلية المقترنة بالفاء فأجازه ابن عطية، وليس ثمة ما يمنع إذا قدر (الذين) إلى آخره، إخباراً منه تعالى، أو من كلام الذين أوتوا العلم، فسبب استسلامهم وخضوعهم هو معاينتهم الموت عند قبض الملائكة أرواحهم، فنسق التركيب جارٍ على القاعدة، فما الذي يمنع هذا الوجه؟

وقد تعقب أبو حيان ابن عطية(١) حين أجاز هذا الوجه، فزعم أنه "لا يجوز إلا على مذهب الأخفش، فإنه يجيز: زيد فقام، أي: قام، ولا يتوهم أنّ الفاء هي الداخلة في خبر المبتدأ، إذا كان موصولاً وضمن معنى الشرط؛ لأنه لا يجوز دخولها في مثل هذا الفعل مع صريح الشرط، فلا يجوز فيما ضمن معناه" (٢).

واعتراض أبي حيان على ابن عطية لا يلزمه؛ لأن التركيب استوفى شرائط دخول الفاء في الخبر، فالمبتدأ اسم موصول وصلته جملة فعلية، فعلها مستقبل، والخبر مسبب عن الصلة، وإن كان القول يوم القيامة كان (تتوفاهم) بصيغة المضارع حكاية للحال الماضية فيكفي في المشابهة أيسرها ولا يلزم أن تكون من جميع الوجوه، كما بينت سابقاً؛ لأنه ليس شرطاً حقيقة. أما زعمه أنه لا يجوز دخول الفاء في مثل هذا الفعل مع صريح الشرط، فلا يجوز مع ما ضمن معناه، فلا يلزم أيضاً لأنّ "امتناع الفاء معه لأنه لقوته لا يحتاج إلى رابط إذا صح مباشرته

---

(١) المحرر الوجيز :١٠٩١، وينظر: البحر: ٤٧٢/٥.

(٢) البحر:٤٧٢/٥.

للفعل، وما تضمن معناه ليس كذلك"(١). لأنّ ما تضمن معناه تكفيه أدنى مشابهة، فإذا استوفى الأركان أو الشروط التي اشترطها النحاة في جواز دخولها، أصبح دخولها بيدك إن أردت التنصيص على أن حصول الخبر مرتب على الصلة وهي (الصلة) سبب في حصوله أدخلتها وقرنت بها الخبر، وإن أردت مجرد الإخبار، وليس الخبر مرتباً على الصلة لم تقرنها بالخبر.

بقي أن أشير إلى ما نبهت عليه سابقاً، وهو أن مذهب الأخفش في اقتران الخبر بالفاء كمذهب الجمهور، وليس كما نُقل عنه أنه يجيز اقتران الفاء بكل خبر، لأنه نص على ما ذكرت في كتابه معاني القرآن، أما المثال الذي يروونه عنه، فإنه نقل لنا قولاً عن العرب، "زعموا أنهم يقولون: أخوك فوجد، بل أخوك فجهد ، يريدون أخوك وجد، وبل أخوك جهد، فيزيدون الفاء"(٢). فكان ينبغي أن يقولوا : إلا على ما نقل عن العرب أنهم يفعلونه، ولا ينبغي أن يقولوا: إلا على مذهب الأخفش؛ لأن الأخفش منه براء، بدليل توجيهه قوله تعالى:﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ ﴾ و﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي ﴾ بقوله : « ليس في قوله (فاقطعوا) و(فاجلدوا) خبر مبتدأ ؛ لأن خبر المبتدأ هكذا لا يكون بالفاء، لو قلت:عبد الله فينطلق، لم يحسن، وإنما الخبر هو المضمر الذي فسرت لك من قوله: ومما نقص عليكم،وهو مثل قوله:

وقائلة : خولان فانكح فتاتهم

كأنه قال: هؤلاء خولان ،كما تقول:الهلاك فانظر إليه ،كأنك قلت: هذا

---

(١) روح المعاني: م٩/ ج١٤/ ص١٢٨.

(٢) معاني القرآن للأخفش: ١/١٢٤- ١٢٥.

الهلاك فانظر إليه ، فأضمر الاسم.(١)

وهذه الاستعمال القرآني كالاستعمال الذي قبله يندرج تحت الصورة الأولى من صور اقتران الفاء بالخبر، إلا أن صلة الآية ﴿ وَمَآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ ﴾ ماضية لفظا ومعنى، وليست مستقبلة؛ لأنّ أحداث القصة كلها قد حدثت، وانتهت في عهد الرسول-ﷺ!- وكذلك الآية: ﴿ ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ على قول من جعلها حكاية حال ماضية ولهاتين الآيتين نظائر ستأتي. وهذا يضع اشتراط النحاة استقبال الصلة تحت مجهر المتابعة مما سيؤدي لا محالة إلى إسقاط هذا الشرط ، والله أعلم!

الاستعمال القرآني الثالث:

المبتدأ اسم موصول، صلته جملة فعلية، أو شبه جملة والخبر شبه جملة.

الآيات:

١- قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَصَٰبَكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١٦٦].

٢- ﴿ مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ ﴾ [النساء:٧٩].

٣- ﴿ وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾ [الشورى:٣٠].

٤- ﴿ مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ ﴾ [الحشر:٧].

٥- ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾ [النحل: ٥٣].

---

(١) معاني القرآن :١/٨٠

الموصول في الآيات الخمس (ما)، وهي المبتدأ، وصلتها جملة فعلية في الأربع الأول: ﴿أَصَٰبَكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡتَقَى ٱلۡجَمۡعَانِ﴾ ﴿أَصَابَكَ مِنۡ حَسَنَةٍ﴾ ﴿أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ﴾ ﴿أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ﴾ ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ﴾. وفي الخامسة صلة (ما) شبه جملة﴿بِكُم مِّن نِّعۡمَةٍ﴾، والخبر شبه جملة في الآيات الخمس كلهن (فبإذن الله، فمن نفسك، فبما كسبت، فللّه وللرسول، فمن الله). ولكن أشكل على بعض معربي القرآن مجيء الموصول معيّناً، ومجيء صلة الموصول في الآيات الأربع الأُوَلِ ماضية، فحملها بعضهم كالأخفش ، وابن عطية، والعكبري، والمنتجب ، وابن مالك، والرضي، حملوها على ظاهرها، فأجازوا مجيء صلة الموصول المبتدأ، المقترن خبره بالفاء، ماضيه، ومجيؤه هو (الموصول) معيناً؛ وذلك لأنّ الموصول ليس شرطاً حقيقة، ومن جهة أخرى يراعى الشبه اللفظي للموصول باسمي الشرط (ما ومن)، فـ(ما) الموصولة شكلها ولفظها مثل (ما) الشرطية تماماً، يقول الأخفش- رحمه الله!- معلقاً على الآية الأولى: « فجعل الخبر بالفاء؛ لأن (ما) بمنزلة الذين، وهو في معنى: (من) و (مَنْ) تكون في المجازاة، ويكون جوابها بالفاء وقال : ﴿فَبِإِذۡنِ ٱللَّهِ وَلِيَعۡلَمَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾، فجعل الخبر بالفاء؛ لأن {ما أصابكم}:الذي أصابكم، وقال:﴿وَلِيَعۡلَمَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ لأن معناه: فهو بإذن الله، وهو ليعلم»(١).

وقال ابن عطية موجهاً اقتران الفاء بالخبر (بإذن الله): « دخلت الفاء في

---

(١) معاني القرآن للأخفش: ١/٢٢٠- ٢٢١، وينظر المحرر الوجيز: ٣٨٠، التبيان: ١/٣٠٧، الفريد: ١/٦٥٧، شرح الكافية الشافية: ١/٣٧٥، شرح الرضي على الكافية: ١/٢٦٨.

قوله: (فبإذن الله)، رابطة مشددة، وذلك للإبهام الذي في (ما) فأشبه الكلام الشرط، وهذا كما قال سيبويه: الذي قام فله درهمان، فيحسن دخول الفاء إذا كان القيام سبب الإعطاء، وكذلك ترتيب هذه الآية، فالمعنى: إنما هو: وما أذن الله فيه فهو الذي أصاب، لكن قدّم الأهم في نفوسهم والأقرب إلى حسهم»(١).

ويعلق أبو حيان على كلام ابن عطية السابق فيقول: « دخول الفاء على ما قاله الجمهور وقرروه قلق هنا، وذلك أنهم قرروا في جواز دخول الفاء على خبر الموصول أن الصلة تكون مستقبلة، فلا يجيزون الذي قام أمس فله درهم، لأن هذه الفاء إنما دخلت في خبر الموصول، لشبهه بالشرط، فكما أن فعل الشرط لا يكون ماضياً من حيث المعنى، فكذلك الصلة ، والذي أصابهم يوم التقى الجمعان هو ماضٍ حقيقة، فهو إخبار عن ماضٍ من حيث المعنى، فعلى ما قرروه يشكل دخول الفاء هنا، والذي نذهب إليه أنه يجوز دخول الفاء في الخبر، والصلة ماضية من جهة المعنى؛لورود هذه الآية، ولقوله تعالى:﴿ مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ.. ﴾»(٢).

وجعل ابن مالك هذه الآية نظيرة قول الملكين للنبي-ﷺ!-:((**الذي رأيته يشق شدقه فكذاب**))(٣). بعد أن بيّن وجه المشابهة بين الموصول و(ما ومن) الشرطيتين، وجريان حكم الشرطيتين على الموصول بموجب هذه المشابهة " ... وكذلك يجوز: الذي يأتيني فمكرم، إذا قصدت بـــ(الذي يأتيني) معيّناً، لكن (الذي يأتيني) عند قصد التعيين شبيه في اللفظ بـــ(الذي يأتيني) عند قصد

---

(١) المحرر الوجيز: ٣٨٠.

(٢) البحر: ١٣٣/٣.

(٣) صحيح البخاري ٧٨- كتاب الآداب ٦٩، شواهد التوضيح والتصحيح: ١٨٤.

العموم، فيجوز دخول الفاء على خبره حملاً للشبيه على الشبيه، وإن لم تكن العلة موجودة فيه" (١). فإجراء الموصول المعيّن مجرى الموصول العام في اقتران الفاء بخبره للمشابهة اللفظية والشكلية بينهما، هي سبب إجازة دخول الفاء في خبر الموصول المعيّن في الحديث السّابق، "ونظيره قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَصَـٰبَكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡتَقَى ٱلۡجَمۡعَانِ فَبِإِذۡنِ ٱللَّهِ﴾[آل عمران:١٦٦] فإن مدلول (ما) معيّن، ومدلول (أصابكم) ماضٍ، إلا أنه روعي فيه الشبه اللفظي، فإن لفظ﴿وَمَآ أَصَـٰبَكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡتَقَى ٱلۡجَمۡعَانِ فَبِإِذۡنِ ٱللَّهِ﴾ كلفظ:﴿ وَمَآ أَصَـٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٖ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖ﴾ فأجريا في مصاحبة الفاء مجرى واحد"(٢).

وفي الآية الثانية –آية النساء– رجح العكبري أن تكون (ما) شرطية لا موصولة، ولا يحسن أن تكون بمعنى الذي؛ لأنّ " ذلك يقتضي أن يكون المصيب لهم ماضياً مخصّصاً، والمعنى على العموم، والشرط أشبه، والتقدير: فهو من الله، والمراد بالآية: الخصب والجدب"(٣). وجعلها مكي بمعنى الذي، وليست للشرط؛ لأنها نزلت في شيء بعينه، وهو الجدب والخصب، والشرط لا يكون إلا مبهماً يجوز أن يقع وألاّ يقع، وإنما دخلت الفاء للإبهام الذي في (الذي)" (٤). ونقل المنتجب الرأيين ورجح ما ذهب إليه العكبري، فقال: « (ما) في كليهما(٥)

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح: ١٨٥.

(٢) السابق.

(٣) التبيان: ١/٣٧٤.

(٤) مشكل إعراب القرآن: ١/١٩٩.

(٥) في نصّ الكتاب (في كلاهما)، والصواب ما أثبت.

شرط في موضع رفع بالابتداء، والخبر ما بعده، أي: إن تصبك حسنة فمن الله، وقيل: كلاهما موصول؛ لأنها نزلت في شيء بعينه، وهو الخصب، والجدب، والشرط بابه الإبهام، يجوز أن يكون وألاّ يكون، والأول أمتن، وعليه الأكثر؛ لأن المعنى على العموم لا على الخصوص، وإن كان المراد بالآية ما ذكر وهو الخصب والجدب، ولذلك قيل: (أصابك) ولم يقل: أصبت»⁽¹⁾.

وبعض معربي القرآن كأبي حيان⁽²⁾ ومن تبعه جعلها موصولة في الآية، وجعل الفاء داخلة على الخبر، لكنه لم يحمل الآية وأمثالها على الظاهر، بل أول الآية فجعلها على معنى التبيين، فبعد أن بين أن الفاء دخلت في الخبر، والصلة ماضية في هذه الآية، وآية الحشر، قال:«ومعلوم أن هذا ماضٍ معنى مقطوع بوقوعه صلة وخبراً، ويكون ذلك على تأويل: وما يتبيّن إصابته إيّاكم، كما تأولوا:﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ﴾ ، أي: إن تبين كون قميصه قُدَّ. وإذا تقرر هذا فينبغي أن يحمل عليه قوله تعالى:﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النساء:٧٩] .﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠] فإن ظاهر هذه كلها إخبار عن الأمور الماضية، ويكون المعنى على التبيين المستقبل»⁽³⁾.

ومذهب الأخفش أبي الحسن، ومن معه أحب إليَّ وأرجح في نظري، لما

---

(١) الفريد: ٧٦٥/١.

(٢) البحر: ١١٣/٣.

(٣) السابق، والتذييل والتكميل: ١٠١/٤.

قدمت في صدر هذه المسألة، كما أن الراجح في آية الشورى﴿ وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٖ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ ﴾ [٣٠] ؛ أن تكون موصولة لا شرطية؛ لأن إحدى القراءتين خلت من الفاء، وهي قراءة نافع وابن عامر، "فدل ذلك على أمرين: أحدهما: أن هذه موصولة لا شرطية؛ إذ لو كانت شرطية للزمت الفاء؛ لأن (بما كسبت) لا يصلح أن يكون شرطاً، فإن الفاء لا تفارقه إلا في الضرورة.

الثاني:أن اقتران الفاء بخبر المبتدأ الذي نحن بصدده؛ جائز لا لازم؛ لأنها لم تلحق إلا لشبهه بالجواب، فلم تساوه في لزوم لحاقها، ليكون للأصل على الفرع مزية"(١) فاتفاق معنى القراءتين في كون (ما) فيهما موصولة مبتدأ خبرها ﴿فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ﴾ - أولى، وبهذا يظهر رجحان مذهب الجمهور على ما اختاره المنتجب، حيث جعل (ما) شرطية عامة، في قراءة اتصال الخبر بالفاء، وبدون الفاء جعلها موصولة خاصة، أو شرطية حذفت الفاء من جوابها في اللفظ، وهي مرادة في المعنى، كقول الشاعر:

من يفعل الحسنات الله يشكرها

أي: فالله(٢)، ومن حق القرآن الكريم أن توجه آياته على أفصح اللغات وأعلاها، وأن نقيس عليها ما سواها لا العكس.

- قوله تعالى:﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعۡمَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾ [النحل: ٥٣].

جعل بعض النحاة كالفارسي، وابن الشجري، وابن مالك، وأبي حيان،

---

(١) شرح التسهيل: ٣٢٩/١.والقراءة في الكشف عن وجوه القراءات السبع:٢٥١/٢.

(٢) الفريد: ٢٤٢/٤.

وابن هشام(١)؛ (مـــا) موصولة، فأعربوها مبتدأ وصلته الجار والمجرور، وخبره: ﴿فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ ودخلت الفاء في الخبر:" لأنـــه مضـــارع للجزاء، والجزاء قد يجاب بالفاء " (٢)كما أجاز آخـــرون كالفراء والأخفش ، والعكبري، والمنتجب(٣) فيها هذا، وأن تكون شرطية، وفعل الشرط مضمر بعدها: " كأنك قلت: ما يكن بكم من نعمة فمن الله" كما قال الشاعر:

إنِ العقلُ في أموالنا لا نضقْ بـــه ذراعاً، وإن صبراً فنعرف للصبر

أراد: إن يكن، فأضمرها"(٤).

الملحوظ أن آيات هذا الاستعمال القرآني ما عدا الآية الأخيرة تنسف شرطين من الشروط التي وضعها النحاة لصحة اقتران الفاء بالخبر، الأول: شرط استقبال الصلة، ويشترك مع هذه المجموعة آيات من المجموعة السابقة- كما سبق- والثاني: شرط الدلالة على العموم، حيث دلت على شيء خاص معلوم، فالآية الأولى: دلت على ما حدث في وقعة أحد من انكسار المسلمين، وقتل عدد كبير منهم... ودلت الثانية على الخصب والجدب... ودلت آية الحشر على ما خص الله به رسوله – صلى الله عليه وسلم!- من الفيء حين أخرج اليهود بغير قتال من جانب المسلمين من المدينة المنورة. فمع عدم توفر الشرطين

---

(١) الإيضاح: ٩٨- ٩٩، أمالي ابن الشجري: ٥٥١/٢، شرح التسهيل: ٣٢٩/١، التذييل: ٩٩/٤، المغني: ٣٠٢/١.

(٢) معاني القرآن للفراء: ١٠٥/٢.

(٣) السابق، وينظر: معاني القرآن للأخفش: ٣٨٣/٢، التبيان: ٢٧٩/٢، الفريد: ٢٣٢/٣.

(٤) معاني القرآن للفراء: ١٠٥/٢.

السابقين اقترنت الفاء بخبر المبتدأ الموصول. والله أعلم!

الاستعمال القرآني الرابع:

المبتدأ اسم موصول، وصلته جملة فعلية، والخبر جملة فعلية طلبية:

الآيات:

١- قال الله تعالى: ﴿وَٱلَّٰتِي يَأۡتِينَ ٱلۡفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمۡ فَٱسۡتَشۡهِدُواْ عَلَيۡهِنَّ﴾ [النساء: ١٥].

٢- ﴿وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَٰنِهَا مِنكُمۡ فَـَٔاذُوهُمَا﴾ [النساء: ١٦].

٣- ﴿وَٱلَّٰتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ﴾ [النساء: ٣٤].

٤- ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٖ﴾ [التوبة: ٣٤].

٥- ﴿وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَأۡتُواْ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجۡلِدُوهُمۡ﴾ [النور: ٤].

٦- ﴿وَٱلَّذِينَ يَبۡتَغُونَ ٱلۡكِتَٰبَ مِمَّا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡ فَكَاتِبُوهُمۡ﴾ [النور: ٣٣].

الاسم الموصول في الآيات الكريمة (اللاتي، اللذان، واللاتي، والذين) في محل رفع مبتدأ، وصلته في الآية الأولى: ﴿يَأۡتِينَ﴾، وفي الثانية ﴿يَأۡتِيَٰنِهَا﴾ وفي الثالثة ﴿تَخَافُونَ﴾، وفي الرابعة: ﴿يَكۡنِزُونَ﴾، وفي الخامسة: ﴿يَرۡمُونَ﴾، وفي السادسة ﴿يَبۡتَغُونَ﴾ وكلها جمل فعلية مستقبلة وأخبار هذه الموصولات: في الآية الأولى بـ﴿فَٱسۡتَشۡهِدُواْ عَلَيۡهِنَّ﴾ والثانية: ﴿فَـَٔاذُوهُمَا﴾، وفي الثالثة: ﴿فَعِظُوهُنَّ﴾، وفي الرابعة: ﴿فَبَشِّرۡهُم﴾، وفي الخامسة: ﴿فَٱجۡلِدُوهُمۡ﴾، وفي السادسة: ﴿فَكَاتِبُوهُمۡ﴾.

وحصول الخبر مرتب على حصول الصّلة، فالصّلة سبب لحصول الخبر،

وعليه تكون الفاء رابطة، ربطت المبتدأ (شبه الشرط) بالخبر (شبه الجواب).وهذا مذهب الجمهور(١)من المتقدمين والمتأخرين، فمن المتقدمين : الفراء ، والمبرد ، والزجاج ، ومكي، ومن المتأخرين: العكبري، والمنتجب، وابن مالك، وشرّاح كتبه. وذلك؛ لأن القصد ليس إلى واحدٍ بعينه، فالحكم عام في كل من فعل ذلك الفعل. وسيأتي تفصيل حجة الجمهور(٢). وأجاز بعض المعربين على مذهب سيبويه في هذه الآيات وأمثالها، أن تكون (الموصولات) مبتدآت، أخبارها الجمل المقترنة بالفاء؛ وذلك لتحقق شبه الموصول بالشرط، ولأن الخبر جملة فعلية طلبية، ولكن لم يكتفوا بهذا التوجيه، بل أجازوا معه وجهاً آخر، وجعلوه أرجح منه، وهو: أن يكون الموصول مبتدأ على حذف المضاف، ويكون الخبر محذوفاً مقدماً أو مؤخراً، والتقدير في الآية الأولى: فيما يتلى عليكم حكم اللاتي يأتين، أو: في الفرائض حكم اللاتي يأتين، أو: حكم اللاتي يأتين فيما يتلى عليكم، أو: حكم اللاتي يأتين في الفرائض .

كما أجاز سيبويه -وهو أرجح عنده فيما يبدو لي- أن يكون الموصول منصوباً بفعل محذوف يفسره المذكور، يقول -عليه رحمة الله!-: « وتقول: اللذين يأتيانك فاضربهما، تنصبه كما تنصب زيداً، وإن شئت رفعته على أن يكون مبنياً على مظهره أو مضمرٍ وإن شئت كان مبتدأ؛ لأنه يستقيم أن تجعل

---

(١) ينظر: معاني القرآن الكريم للفراء: ٣٠٦/١، ٢٥١/٢، الكامل: ٨١٠/٢، معاني القرآن وإعرابه: ١٧١/٢- ١٧٢، ٢٧/٤، ٢٨، مشكل إعراب القرآن: ١٩٣/١، التبيان: ٣٣٨/١، الفريد: ٧٠٥/١، شرح التسهيل: ٣٢٩/١- ٣٣٠.

(٢) ينظر الاستعمال القرآني التالي.

خبره من غير الأفعال بالفاء، ألا ترى أنك لو قلت: الذي يأتيني فله درهم، والذي يأتيني فمكرم محمود، كان حسناً» (١).

وعلى مذهب سيبويه هذا يجوز أن تقدر ناصباً للاسم الموصول في الآيات السابقة من لفظ الفعل المفسر (المقترن بالفاء) إلا الآية الأولى، فيقدر الناصب من معنى الفعل، لا من لفظه ؛ لأنه لازم، كاقصدوا اللاتي يأتين، أو تعمدوا... فيكون الموصول مفعولاً به لفعل محذوف يفسره المذكور بعد الفاء، وزعم العكبري أن الفعل يقدر بعد المنصوب وصلته، ولا يقدر قبله، لأنه مشبه بالشرط، والشرط لا يعمل فيه ما قبله(٢)، وما ذكره العكبري ليس بلازم ؛ لانحطاط المشبه عن درجة المشبه به. ولا يصح أن يكون منصوباً للفعل الذي بعد الفاء؛ لأنّ الفاء تمنع ما بعدها من العمل فيما قبلها(٣). ولهذا الاستعمال، ارتباط بالاستعمال القادم، لذلك سيأتي مزيد حديث عنه.

ويلحظ على هذه المجموعة أنها موافقة تماماً لما وضعه النحاة، وما اشترطوه لاقتران خبر الموصول بالفاء، فالموصول فيهن دال على العموم، والإبهام، والصلة في جميع الآيات مستقبلة، وترتب حصول الخبر على حصول الصلة، أي: كانت الصلة سبباً في حصول الخبر. والله أعلم!.

---

(١) الكتاب: ١٣٩/١، وينظر منه أيضا: ١٤٣، ١٤٤،و: المشكل: ١٩٣/١، التبيان: ٣٣٨/١، الفريد: ٧٠٥/١، الدر المصون: ٦١٨/٤- ٦١٩.

(٢) التبيان : ٣٣٨/١

(٣) ينظر: المشكل: ١٩٣/١، التبيان: ٣٣٨/١، الفريد: ٧٠٥/١، الدر المصون: ٦١٨/٤- ٦١٩.

الاستعمال القرآني الخامس:

المبتدأ (أل) الموصولة وصلتها، والخبر جملة فعلية طلبية، وغير طلبية.

الآيـــات:

١- قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا ﴾ [المائدة:٣٨].

٢- ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِا۟ئَةَ جَلْدَةٍ ﴾ [النور:٢].

٣- ﴿ وَٱلْقَوَٰعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِى لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَن يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَٰتٍۭ بِزِينَةٍ ﴾ [النور:٦٠].

فالمبتدأ: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ ﴾في الآية الأولى، و﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى ﴾ في الثانية، ﴿ وَٱلْقَوَٰعِدُ ﴾ في الثالثة، والخبر: ﴿فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا ﴾في الأولى، و﴿فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِا۟ئَةَ جَلْدَةٍ ﴾في الثانية، و﴿ فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ ﴾ في الثالثة، واقترنت الفاء بالخبر، وذلك لدلالة المبتدأ على العموم، فالسارق والسارقة، والزانية والزاني، والقواعد، ليسوا أشخاصاً بأعيانهم معروفين محدودين بل مجهولون مبهمون غير محددين، كما أن مبنى الجملة على الجزاء، حيث يدل مبناها وصورها على: فعلٍ (عملٍ) متقدم، أو صفة متقدمة، يليها جزاء ذلك الفعل، أو تلك الصفة، فما بعد الفاء يحمل جزاء لعمل أو فعل، أو صفة تلبسّ بها الاسم المتقدّم، فالجزاء للفعل أو للعمل الذي ذكر سابقاً، بغض النظر عن شخص معيّن. فالشكل والهيئة هيئة شرط وجزاء، وإن لم يكن بأداة الشرط، أو ما يشبهها، فالمدار على الأسلوب؛ لأن اللغة أوسع من أن نحصرها في قوالب، لا تتجاوزها، وما جاء مخالفاً للقالب منعناه، فنقيد طرائق التعبير الأخرى، التي في الذروة من البيان باستعمال القرآن

الكريم لها، فنحرم البلغاء من أساليب رائعة لمخالفتها القاعدة التي وضعها النحاة. فإذا كان الأسلوب يدل على الجزاء، وإن لم يكن بألفاظه التي حددت له، فلابد من قبوله، وبخاصة أن النحاة أجازوا في مشبه الشرط–وهذا بعض منه– أن يعامل معاملة الجزاء حقيقة، فإذا أضيف إليه أن هذا الأسلوب الذي عومل معاملة الشرط في أشرف الكلام وفي أعلى درجات البيان في القرآن الكريم، فهو الأولى بالاحتفاء به، والقياس عليه، وحمله على ظاهره دون تكلف تقدير... أمّا إن كان الذي قام بالعمل، أو بالفعل، أو تلبس بالصفة معروفاً بذاته، فالوجه الواجب نصبه، ويمتنع رفعه؛ لأن الجزاء وقع على الشخص الفاعل لذلك العمل، كما لو قلنا: سرقت فاطمةُ المخزوميّةُ في عهدِ رسولِ الله– صلى الله عليه وسلم!– فاهتمتْ قريش لأمرها، وحين سألوا عن الحكم الواجب عليها، قيل لهم: السارقةَ فاقطعوا يدها، فالنصب هنا واجب؛ لأن القصد إيقاع الحكم عليها، وليس بيان الحكم، فالسّارقة معروفة بشخصها، بذاتها، والقطع واقع عليها هي دون غيرها من الناس، فوجب النصب؛ لأن الفعل (الجزاء) (القطع) واقع على الاسم المتقدم المتلبس بالصفة، وليس المراد بيان الحكم.

وكذلك الحال لو قلنا: زنى ماعز في عهد رسول الله –صلى الله عليه وسلم!– فقيل الزاني فاجلدوه، فـ(الزاني) نصبه واجب؛ لأن الجزاء وهو (الجلد) واقع عليه دون غيره؛ كما لو قلت: خالداً فأكرموه؛ لأن الدلالة على المعنى المراد لا تكون إلا بنصبه، ولذلك رأينا الفراء– رحمه الله!– يقول عند توجيه الرفع في الآيتين السابقتين: « فوجه الكلام فيه الرفع؛ لأنه غير موقت، فرفع كما يرفع الجزاء، كقولك: من سرق فاقطعوا يده، وكذلك قوله: ﴿ وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ ﴾ معناه –والله أعلم!– مَنْ (قال الشعر) اتبعه الغاوون. ولو

نصبت قولـــه: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ ﴾ بالفعل كان صواباً» (١)، وقوله: « مرفوعان بما عاد من ذكرهما. والنصب فيهما جائز، كما يجوز: أزيد ضربته، وأزيداً ضربته، وإنما تختار العرب الرفع في (السارق والسارقة)؛ لأنّهما غير موقتين، فوجها توجيه الجزاء، كقولك: من سرق فاقطعوا يده، و(من) لا يكون إلا رفعاً، ولو أردت سارقاً بعينه، أو سارقةً بعينها كان النصب وجه الكلام. ومثله: (اللذان يأتيانها منكم فآذوهما).. » (٢)، ومعنى قول الفراء: أن النصب جائز إذا أريد معنى غير معنى الجزاء، يوضح ذلك قوله عند توجيه آية النور: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ﴾: رفعهما بما عاد من ذكرهما في قوله: «كل واحد منهما، ولا ينصب مثل هذا؛ لأن تأويله الجزاء، ومعناه- والله أعلم!-: من زنى فافعلوا به ذلك» (٣) أي: لا ينصب مثل هذا والفاء للجزاء، لأن الجزاء يجب معه الرفع، لإفادة معنى العموم، ولذلك وجّه المبرد- رحمه الله!- الآيتين السابقتين بتوجيه الفراء، وذلك عند حديثه عن توجيه بيت الأعشى:

هريرةَ ودِّعها وإنْ لام لائم(٤)

فذكر أن الوجه نصب (هريرة)، ويجوز الرفع، ولكن ليس في حسن النصب؛ لأن الأمر لا يكون إلا بالفعل، فأضمر الفعل، وأظهر ما يدل عليه، وهو

---

(١) معاني القرآن للفراء: ٢٤٢/١.

(٢) السابق: ٣٠٦/١. وفي شرح السيرافي كلام جيد في هذا المعنى منعي من نقله عدم وضوح بعض كلماته.٢/ل٣ب ول٤أ.

(٣) السابق: ٢٤٤/٢.

(٤) الكامل: ٨٢٢/٢.

النصب، ومع حسن النصب في بيت الأعشى، وتقديمه على الرفع إلا أن الرفع في الآيتين الكريمتين هو الوجه؛ " لأن معناه الجزاء، لقوله: الزانية، أي: التي تزني، فإنما وجب القطع للسرق، والجلد للزنا، فهذا مجازاة، ومن ثم جاز الذي يأتيني فله درهم، فدخلت الفاء؛ لأنه استحق الدرهم بالإتيان، فإن لم ترد هذا المعنى قلت: الذي يأتيني له درهم، لا غير، لم يستحق شيئاً، كما تقول: زيدٌ له درهم، ولا يجوز: زيدٌ فله درهمٌ، على هذا المعنى، ولكن لو قلت: زيدٌ فله درهمٌ على معنى هذا زيدٌ فله درهم، وهذا زيد فحسن جميل، جاز على أن زيداً خبر، وليس بابتداء، وللإشارة دخلت الفاء،... وقد قرأت القراء: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا۟ ﴾ و﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ ﴾بالنصب على وجه الأمر،والوجه الرفع، والنصب حسن في هاتين الآيتين، وما لم يكن فيه معنى جزاء فالنصب الوجه" (١).

ويقول ابن الحاجب- عليه رحمة الله!- موافقا الفراء والمبرد : « ولكن لما اتفق القراء على الرفع أرشد ذلك إلى أن المقصود غير الظاهر فالألف واللام بمعنى (التي والذي) والفاء جيء بها لتدل على السببية، كما في قولك: الذي يأتيني فله درهم، وعلى ذلك لا يكون من هذا الباب؛ لأنه لا يصلح أن يعمل ما بعد الفاء الجزائية فيما قبلها، فلذلك تعيّن الرفع. فإن فرق فارق بين فاء الجزاء، وبين هذه الفاء بأن قال: إن فاء الجزاء إنما امتنع عمل ما بعدها فيما قبلها إجراء لجملتها مجرى جملة أختها التي هي (إن) الشرطية، لم يفده ذلك ؛ لفوات معنى السببية في القضية؛ لأن معنى السببية ها هنا، إنما يستقرّ إذا كان المنصوب(٢) مبتدأ، أو ما في

---

(١) الكامل: ٢/٨٢٢، وينظر معاني القرآن، وإعرابه: ٢/٧٢، ٤/٢٧-٢٨.

(٢) كذا في النص،ولعل الصواب:المتقدم.

حكمه على قولٍ مخبراً عنه بالجملة التي تضمنت الفاء، وإذا نصبت هذا بفعل مقدر خرج عن ذلك، فيفوت المعنى المقصود ... إذ تقدير الفعل للنصب مخرج لمعنى السببية» (١). هذا مذهب الفراء والمبرد والزجاج والزمخشري وابن مالك والرضي والسيوطي(٢)، وغيرهم كالبطليوسي وابن باب شاذ فيما نقل عنهما الأزهري(٣)- في إعراب هاتين الآيتين، وما شابههما.

يقول أبو إسحاق الزجاج: « أختار أن يكون(السارق والسارقة) رفعا بالابتداء؛لأن القصد ليس إلى وحد بعينه، فليس هو مثل قولك: زيداً فاضربه، إنما هو كقولك:من سرق فاقطع يده، ومن زنى فاجلده ، وهذا القول هو المختار، وهو مذهب بعض البصريين والكوفيين» (٤)، ويقول الرضي: « وتدخل جوازاً في خبر مبتدأ مذكور ههنا، وهو شيئان: أحدهما الاسم الموصول ، إما بفعل أو ظرف ، ويدخل في قولنا : الموصول ، اللام الموصولة أيضا في نحو: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجۡلِدُواْ ﴾ وصلتها لا تكون إلا فعلاً في صورة اسم الفاعل أو المفعول» (٥).

---

(١) شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب: ٢/٤٧٤- ٤٧٥.

(٢) الكشاف:١/٣٧٧ ،شرح التسهيل:١/٢٢٩،شرح الكافية:١/٢٦٨،الهمع:٢/٥٦-٥٧.

(٣) شرح التصريح:١/٤٤٧

(٤) معاني القرآن وإعرابه :٢/١٧٢، وينظر :١٧١من الجزء السابق ،و:٤/٢٨،٢٧،وينظر في جواز زيادة الفاء في الخبر:الشعر لأبي علي الفارسي:١/٢٨٠،سر صناعة الإعراب:١/٢٦٠، والكشاف ٣:/٤٧،٤٦.

(٥) شرح الكافية : ١/٢٦٨،ينظر أيضا :٤٧٢-٤٧٣ من الجزء السابق ،وينظر: المغني:١/١٦٥-١٦٦،أوضح المسالك:٢/١٦٣-١٦٤، شرح التصريح:١/٢٩٩

والمذهب الثاني في إعرابهما، هو مذهب الخليل وسيبويه -رحمهما الله!- وهو قريب من الإعراب السابق، لكنهما لم يجيزا أن يكون المقترن بالفاء هو الخبر، بل جعلا الخبر محذوفاً مقدماً أو مؤخراً، أي: في الفرائض السارق والسارقة، فاقطعوا أيديهما، وفي الفرائض الزانية والزاني، فاجلدوا كل واحد منهما، أو: السارق والسارقة في الفرائض، فاقطعوا أيديهما. والزانية والزاني في الفرائض فاجلدوا كل واحد منهما، " فجاء بالفعل بعد أن مضى فيهما الرفع، كما قال:

وقائلةٍ: خولانُ فانكحْ فتاهَمْ

فجاء بالفعل بعد أن عمل فيه المضمر، وكذلك: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ ﴾ كأنه قال: وفيما فرض الله عليكم السّارق والسّارقة، أو: السّارق والسارقة فيما فرض عليكم، فإنما دخلت هذه الأسماء بعد قصص، و أحاديث، ويحمل على نحو من هذا، ومثل ذلك: ﴿ وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا ﴾.وقد يجري هذا في زيد وعمرو، على هذا الحدّ، إذا كنت تخبر بأشياء، أو توصي، ثم تقول: زيدٌ، أي: زيدٌ فيمن أوصي به فأحسن إليه وأكرمه. وقد قرأ أُناس:﴿والسّارقَ،والسارقةَ﴾ و﴿الزانيةَ والزانيَ﴾، وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة، ولكن أبت العامةُ إلاّ القراءة بالرفع"(١).

فالمفهوم من هذا النصّ:

-أن الرفع- وإن قَبِلَه سيبويه قد جعله مرجوحاً، لقوله في آخر النصّ تعليقاً

---

(١) الكتاب: ١/١٤٣- ١٤٤.

على قراءة النصب: « وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة، ولكن أبت العامة إلا القراءة بالرفع » ، والعامة: جمهور القراء، فالسبعة كلهم قرؤا بالرفع، ولم يقرأ بالنصب في ﴿السارق والسارقة﴾ إلا: عيسى بن عمر، وإبراهيم بن أبي عبلة(١)، وفي ﴿الزانية والزاني﴾ قرأ: عيسى بن عمر، ويحي بن يعمر، وعمرو بن فائد، وأبو جعفر، وشيبة، وأبو السمّال، ورويس(٢).

ولذلك خرّج الرفع على غير الظاهر، فلم يجعل الجملة الأمريّة المقترنة بالفاء هي الخبر، كما ذهب إليه جمهور النحاة(٣)، بل جعل خبر المبتدأ محذوفاً، وهذه الجملة بيان للحكم، والفاء ربطت الجملة الأولى بالجملة الثانية التي هي بيان للحكم في الجملة الثانية، مع أنك حين تقرأ: ﴿والسّارقُ والسّارقةُ﴾ تجد حكمهما في الجملة التي بعدها مباشرة، دون الحاجة إلى إعمال فكر، وتطلب للخبر غير المذكور، ولذلك قال ابن عطية بعد أن ذكر كلام سيبويه عن الآيتين: « لكن المعنى المقصود ليس إلا في قوله: فاقطعوا ، فهذه الفاء هي التي ربطت الكلام الثاني بالأول، وأظهرت الأول هنا غير مستقلّ » (٤).

- كما يفهم من حديث سيبويه السابق: أنه يعامل الاسم المقترن بـ(أل) ﴿السّارقُ والسّارقةُ﴾ و﴿ الزانيةُ والزانيِ﴾ معاملة الاسم الخالص الاسمية

---

(١) المحرر الوجيز: ٥٣٩، البحر: ٤٩٠/٣.

(٢) المرجعان السابقان: ٥٣٩، ٣٩٣/٦.

(٣) ينظر: ص:٥٠-٥٢.

(٤) المحرر الوجيز: ٥٣٩.

(زيد، بكر، عمر) (زيدٌ فأحسن إليه، وعمرو فأكرمه)، بدليل قوله: « وقد يحسن ويستقيم أن تقول: عبد الله فاضربه، إذا كان مبنياً على مبتدأ مظهر أو مضمر، فأما المظهر فقولك: هذا زيدٌ فَاضْرِبْهُ، إن شئت لم يظهر (هذا) ويعمل كعمله إن أظهرته »(١). فأجاز رفع الاسم الخالص الاسمية (عبد الله، الهلال، زيد، عمرو) على أنه خبر لمبتدأ محذوف قدّمته، أو أخرته..، ويا بعد ما بينهما (زيد، بكر، والسارق، ونحوها)؛ لأن الأول لا يدل إلا على الذات، والثاني يدل على الذات والحدث (المحدث وحدثه) ولذلك عوملت الصفات معاملة الفعل المضارع؛ فعملت عمله، فرفعت، ونصبت حين دلت على الحدث، فوجه المساواة بينهما بعيد، والذي حمل سيبويه على هذه المساواة هو أنه يفرّق بين هذا الموصول (أل) وبين غيره من الموصولات؛ لأن صلته صفة مشتقة، وليست بفعل، ثم إن الجملة المقترنة بالفاء جملة طلبية. وهي ترشح وترجح نصب الاسم المتقدم؛ لشدة طلب فعل الأمر له.

و مذهب الجمهور واختيارهم هو ما تميل إليه النفس وتختاره على مذهب سيبويه مع وجاهته ؛ لأمرين:

الأول: ملحظهم الدقيق في دلالة الرفع على العموم في مثل هذه الجمل:

موصول + صلته (أياً كانت الصلة) + ف + جملة طلبية

↓ ↓

مبتدأ جملة، شبه جملة، صفة مشتقة (اسم فاعل+ اسم مفعول+ صفة مشبهة.

---

(١) الكتاب: ١/١٣٨.

والثاني: سلامته من التأويل والتقدير، فحمله على ظاهره إذا لم يؤد إلى محذور أولى تحقيقاً للقاعدة الأصولية: ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه. ومع هذين المرجحين نجد أبا حيان، وتلميذه السّمين الحلبي، يرجحان مذهب سيبويه، ويدافعان عن توجيه الرفع الذي قدمه، فلأن القراء أجمعوا على الرفع، وهو خلاف الوجه المختار من كلام العرب، إذْ الوجه في مثل هذا النصب " تأوله سيبويه على وجه يصح، وهو أنه جعله مبتدأ، والخبر محذوف؛ لأنه لو جعله مبتدأ والخبر {فاقطعوا} لكان تخريجاً على غير الوجه في كلام العرب، ولكان قد تدخل الفاء في خبر (أل)، وهو لا يجوز عنده" (١).

ويقول أبو حيان في معرض ردّه على الفخر الرازي : « وافهم أن المسألة ليست من باب الاشتغال المبني على جواز الابتداء فيه، وكون جملة الأمر خبره... إذْ لو كانت منه لكان النصب(٢) أوجه، كما كان، في: زيداً اضربه، على ما تقرر في كلام العرب، فكون جمهور القراء عدلوا إلى الرّفع دليل على أنهم لم يجعلوا الرفع فيه على الابتداء المخبر عنه بفعل الأمر؛ لأنه لا يجوز لك لأجل الفاء، فقوله: أبت العامة إلا الرفع تقوية لتخريجه وتوهين للنصب على الاشتغال مع وجود الفاء؛ لأن النصب على الاشتغال المرجحّ على الابتداء في مثل هذا التركيب لا يجوز إلا إذا جاز أن يكون مبتدأ مخبراً عنه بالفعل الذي يفسّر العامل في الاشتغال، وهنا لا يجوز ذلك لأجل الفاء الداخلة على الخبر

---

(١) البحر: ٣/٤٩٠.

(٢) ما الفرق بين قوله: "لكان النصب أوجه" وبين قول سيبويه السابق: "وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة.." يعني النصب.

فكان ينبغي أن لا يجوز النصب »(١).

سبحان الله! حين عدل جمهور القراء إلى الرفع عن النصب، كان عدولهم دليلاً على أنهم لا يريدون الابتداء المخبر عنه بفعل الأمر، ثم يعلل هذه الإرادة بـ« لأنه لا يجوز ذلك لأجل الفاء » من الذي منع جواز ذلك لوجود الفاء؟ أيمنع هنا ويجاز في الصور الأخرى ، ألم يجز جميع النحاة دخول الفاء في خبر: كل رجل يسعى في الخير فلن يخيب، وغيرها من الصور؟ إنّ إجماع جمهورهم على الرفع دليل على أن الرفع واجب، وإنما وجب لامتناع النصب؛ لأن دلالة النصب تخالف مقتضى التشريع، وهو أن الحكم عام لكلّ من فعل ذلك، ولو نصب لكان الحكم خاصاً بمن فعل ذلك العمل(٢)، ولكنه التقليد -وليس استنكافاً من متابعة سيبويه- ولكن استنكافاً من التقليد الذي يمنع أبا حيان ممّا هو أحق بالاتباع ، وهو الذي دعاه في الآية الأخرى، والتي الشبه فيها مطابق للصور الأخرى التي أجازوا فيها الرفع على الابتداء والإخبار عنه بالجملة الأمرية، حيث جاء اسم الفاعل موصوفاً بالاسم الموصول (اللاتي) وقد حاول أبو حيان تخريجه على غير الظاهر ظهور الشمس، حين زعم - في رده على ابن مالك الذي استشهد بقوله تعالى: ﴿ وَٱلْقَوَٰعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ٱلَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَن يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَٰتٍۭ بِزِينَةٍ ﴾ على الصورة الخامسة التي يكون المبتدأ فيها موصوفاً بالموصول- « وهذا الذي ذكره فيه خلاف، قال بعض

---

(١) البحر: ٣/٤٩٠.

(٢) ينظر في دلالة ذلك غير ما سبق : شرح السيرافي:٢/ل٣ب و٤أ ، أوضح المسالك :٢/١٤٤، الهمع:٢/٥٧، شرح التصريح:١/٤٤٧

أصحابنا: "الصحيح عندي أن ذلك لا يجوز؛ لأن الاسم المخبر عنه- وهو الموصوف بـــ(الذي)- ليس بمشبه لاسم الشرط؛ لأن اسم الشرط لا يقع بعده إلا الفعل... والموصوف بـــ(الذي) ليس كذلك » (١).

ثمّ أوّل الآية الكريمة جاعلاً (القواعد) مبتدأ و(اللاتي) خبرهُ ، "كأنه قال: والقواعد من النساء هُنّ اللاتي لا يرجون نكاحاً، والجملة من قوله: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ﴾ جملة مرتبطة بالفاء بالجملة التي قبلها من المبتدأ والخبر" (٢).

ولي مع هذا النص والذي قبله وقفات:

- الوقفة الأولى:

ذكرت قبل أسطر أن إجماع جمهور القراء على الرفع دليل على وجوب الرفع، أما الخبر فتبع للمعنى المراد، فإذا أريد معنى الجزاء وعموم الحكم كانت الجملة الأمرية المقترنة بالفاء، وإن كان مجرد الإخبار فعلى مذهب سيبويه ومن تابعه.

- الوقفة الثانية:

قوله: « أبت العامة إلا الرفع، تقوية لتخريجه، وتوهين للنصب على الاشتغال مع وجود الفاء ».

القراء قرؤا بما سمعوه وتلقوه من شيوخهم ، و لم يعلموا بما سيدور في خلد

---

(١) التذييل والتكميل: ١٠٣/٤.

(٢) التذييل والتكميل: ١٠٣/٤.

سيبويه وبما سيقدر بل لم يعلموا بأنه سيوجد، هذه واحدة، والثانية: أن النصب عند سيبويه ليس بهيّن، بل هو الوجه القوي، وإنما لجأ إلى توجيه الرّفع لما رآه من إجماع القراء السبعة عليه.

– الوقفة الثالثة:

قوله: « إنّ النّصب على الاشتغال المرجّح على الابتداء ... لا يجوز إلا إذا جاز أن يكون مبتدأ مخبراً عنه بالفعل الذي يفسّر العامل ».

أولاً: النصب جائز، وليس بممتنع بدليل القراءة الشاذة، ولكن المعنى عليها– المقصود من الآية– يخالف مقتضى التشريع فالنصب جائز على اعتبار، والرفع واجب على اعتبار قصد عموم الحكم لجميع المكلفين، أما على مجرد الإخبار فالنصب جائز.

ثانياً: بماذا سيوجه سيبويه النصب، إذا لم يضمر عاملاً مثل المتأخّر، ألم يقل سيبويه: « إنما كان الوجه في الأمر والنهي النصب، لأن الحد تقديم الفعل، وهو فيه أوجب » (١) وبه صرّح العكبري والمنتجب : « والنصب على إضمار فعل دلّ عليه (فاجلدوا)... » (٢).

فتقدير الفعل من لفظ المذكور بعد، وإذا قدّر من لفظه فالذي فسّر المضمر هو المذكور بعدُ المقترن بالفاء. والله أعلم!

الوقفة الرابعة:

---

(١) الكتاب: ١٤٤/١

(٢) التبيان: ٩٦٤/٢، الفريد: ٥٨٧/٣.

أن المشابهة التي تعطي المشبّه حكم المشبه به لا يلزم أن تكون من جميع الوجوه، بل في أحيان كثيرة يكتفي بالشبه الشكلي، أو اللفظي كما مرّ معنا قبل صفحات، فالاسم الموصول الذي تدخل الفاء في خبره غير لازم أن يشبه اسم الشرط في جميع ما له، بل يكتفى ببعض الوجوه، وإن كانت يسيرة.

الوقفة الخامسة:

إننا حين نحكم بشيء بمقتضى المشابهة، إنما نقيس على نماذج مسموعة عن العرب، وليس نموذج أحق بالقبول من غيره.

الوقفة السادسة:

أنّ محطّ الفائدة في الآية الكريمة ﴿ وَٱلْقَوَٰعِدُ ... ﴾ في قوله تعالى: ﴿ فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَن يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ ﴾ أن يضعن وليس في ﴿ ٱلَّتِي ﴾؛ لأن القواعد أغنت كثيراً عن ﴿ ٱلَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا ﴾ التي ما هي إلا بيان للقواعد، فالحكم الذي صدر على القواعد هو قوله تعالى: ﴿ فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَن يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَٰتٍۭ بِزِينَةٍ ﴾ وهو -كما لا يخفى- محطّ الفائدة ولذلك اقتصر بعض معربي القرآن في إعراب هذه الآية على ما اخترت من أن الخبر هو الجملة ﴿ فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ ... ﴾ كالألوسي- رحمه الله!- فقد قال: «﴿ ٱلَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا ﴾ أي: لا يطمعن فيه لكبرهن: صفة كاشفة ﴿ فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَن يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ ﴾ أي: الثياب الظاهرة التي لا يفضي وضعها لكشف العورة كالجلباب ، والرداء ، والقناع الذي فوق الخمار...والجملة خبر (القواعد) ،

والفاء : إما لأن اللام في القواعد موصولة بمعنى اللاتي، وإما لأنها موصوفة بالموصول »(١).

وبعد: فقد بان بما قدّمت أنّ مذهب الفراء والمبرد وأتباعهم من المتقدمين والمتأخرين هو الراجح. والله أعلم!

الاستعمال القرآني السادس:

المبتدأ غير موصول، ولكنه وصف بالموصول، والخبر جملة
↓
اسم صريح + صفة (اسم موصول) + ف + جملة (الخبر)

الآيات:

قال الله عز وجل: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ ۚ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ [البقرة:١٨٥].

يقرأ (شهر) بالنصب، وبالرفع، والذي يهمنا هنا هي قراءة الرفع، وقد وجهها النحاة بتوجيهين:

الأول: أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: هي شهر (أي: الأيام) شهر رمضان- وهذا بعيد على ما ذهب إليه الجمهور من نسخ الآيات السابقة؛ لأن الأيام المذكورة هي التي فرضت على الذين من قبلنا في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ

---

(١) روح المعاني: م٩/ج٨/ص٢١٦، وينظر: التبيان ٢/٩٧٨، والفريد: ٣/٦١٥.

تَتَّقُونَ ﴿١٨٣﴾ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ ﴾ وقيل التقدير: (ولكم شهر رمضان) قدره الفراء(١) -رحمه الله!- وهو أجود من التقدير السابق؛ لأنه غير الأيام المعدودات التي ذكر جمهور المفسرين أنها منسوخة. وقدره الألوسي - رحمه الله!- بـ"ذلكم الوقت أو المكتوب شهر"(٢).

والثاني: أن يكون﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ﴾ مبتدأ -وهو ما يعنينا هنا- فيكون خبره: إما- على ما قال بعضهم- ﴿ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ ﴾، وهو بعيد؛ لأن هذا توضيح للمراد بـ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ﴾وأنه الشهر الذي أنزل فيه القرآن، وهذا لئلا يذهب ذهن السامع إلى شهر يوافق شدة الحرّ (والله أعلم!)، والأولى أن يكون صفة لشهر رمضان، ويكون الخبر هو: الجملة في قوله تعالى:﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾. وهو الراجح؛ لأنه محط الفائدة؛ لأنه تضمن الحكم الذي شرعه الحق سبحانه لهذه الأمة، بوجوب الصيام على كل مكلف خالٍ من الأعذار التي تبيح له الفطر، بعد أن كان الصيام في الآية السابقة بالتخيير إن شاء صام ، وإن شاء أفطر وأطعم.

أما قوله: ﴿ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ ﴾فمعروف لديهم من قبلُ أن القرآن نزل في هذا الشهر الكريم، فليس ثمة فائدة تحصل بالإخبار بها، ودخلت الفاء في خبر المبتدأ (شهر)، وهو ليس موصولاً؛ لأنه وصف بالموصول، فهو كالآية

---

(١) معاني القرآن للفراء: ١/١١٣.

(٢) روح المعاني: م١/ج٢/ص٥٩.

الكريمة: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾ [الجمعة: ٨] " فدخلت الفاء كما تدخل في خبر نفس الذي" (١) والله أعلم!.

الاستعمال القرآني السابع:

المبتدأ: اسم صريح والخبر جملة طلبية
↓
اسم صريح + الفاء + جملة طلبية

الآيات:

١- قال تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ [الأنفال:١٤].

٢- ﴿هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ﴾ [ص:٥٧].

٣- ﴿رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَٱعْبُدْهُ وَٱصْطَبِرْ لِعِبَٰدَتِهِۦ ۚ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥].

٤- ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩].

٥- ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِى ٱلنَّاقُورِ ﴿٨﴾ فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾ [المدثر: ٨-٩].

أما الآيتان الأولى: ﴿ذَٰلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ والثانية: ﴿هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ﴾ فظاهرهما أن اسمي الإشارة (ذلكم وهذا) في محل رفع مبتدأ، خبره الجملة الأمرية التي بعده (فذوقوه، فليذوقوه)، وقد اقترنت الجملة بالفاء، وقد تباينت وجهات نظر النحاة تجاههما، أما الفراء فتناول الآية الأولى

---

(١) معاني القرآن للفراء: ١/١١٣.

و لم يصرّح بشيء في توجيهها الإعرابي، ولكنّه قد يفهم من حديثه عن المعطوف عليها﴿ وَأَنَّ لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴾ شيء مما في نفسه، حيث قال: « خاطب المشركين، ثم قال: ﴿ وَأَنَّ لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴾فنصب (أنّ) من جهتين، أما إحداهما: وذلك بأن للكافرين عذاب النار، فألقيت الباء، فنصبت، والنصب الآخر: أن تضمر فعلاً مثل قول الشاعر:

تسمع للأحشاء منه لغطاً ولليدين جُسْأةً وبددا(١)

أضمر (وترى لليدين) كذلك قال: (ذلكم فذوقوه) واعلموا أن للكافرين عذاب النار. وإن شئت جعلت (أن) في موضع رفع، تريد: (ذلكم فذوقوه وذلكم أنّ للكافرين عذاب النار)»(٢)، فجعل (أن) في موضع الخبر لـ(ذلكم)، وجعل هذه الجملة معطوفة على الجملة السابقة، وهذا يوحي أنه يجعل الجملة السابقة مبتدأً وخبراً أيضاً، فيكون (ذلكم) مبتدأ، وخبره (فذوقوه)، بخاصة أنه أعرب الآية الثانية في أحد توجيهاته بهذا الإعراب، وهو قوله: « ويكون (هذا) في موضع رفع، وموضع نصب، فمن نصب أضمر قبلها ناصباً، كقول الشاعر:

زيادتنا نعمانَ لا تحرمنّها تقِ الله فينا والكتاب الذي تتلو

ومن رفع رفع بالهاء التي في قوله: ﴿ فَلْيَذُوقُوهُ ﴾ ، كما تقول في الكلام:

---

(١) اللغط: الأصوات المبهمة، والجسأة: الصلابة، والغلط، والخشونة، البدد: تباعد ما بين اليدين.

(٢) معاني القرآن: ١/ ٤٠٥- ٤٠٦.

الليلَ فبادروه، والليلُ »(١). فبالتصريح هنا، وبالمفهوم هناك نعلم أن مذهب الفراء جواز دخول الفاء في خبر غير الموصول إذا كان الخبر جملة طلبية .

أما الأخفش فجعل (ذلكم) خبراً لمبتدأ محذوف، وجوز أن يكون مبتدأ حذف خبره، وقال: ذلكم الأمر، أو الأمر ذلكم. وكذلك ذهب العكبري(٢).

وتردد الزجاج -رحمه الله!- بين المنع والجواز، فمنع في آية الأنفال، وأجاز في آية (ص)، فقال عند حديثه عن الآية الأولى: « موضع (ذلكم) رفع على إضمار (الأمر)، المعنى: الأمر ذلكم فذوقوه، فمن قال إنه يرفع (ذلكم) بما عاد عليه من الهاء، أو بالابتداء، وجعل الخبر (فذوقوه) فقد أخطأ، من قبل أن ما بعد الفاء لا يكون خبراً لمبتدأ، لا يجوز: زيد فمنطلق، ولا زيدٌ فاضربه، إلا أن تضمر (هذا)، تريد: هذا زيد فاضربه »(٣). فجعل (ذلكم) خبراً لمحذوف، وقد قدّر المحذوف بـــ(الأمر) أي: (الأمر ذلكم)، ولم يجز أن يجعل (ذلكم) مبتدأ خبره الجملة الطلبية المقرونة بالفاء، في حين أنه أجاز ذلك عندما تحدث عن توجيه الآية الثانية، فقال: « وحميم: رفع من جهتين، إحداهما: على معنى: هذا حميم وغسّاق فليذوقوه، ويجوز أن يكون (هذا) على معنى تفسير: هذا فليذوقوه، ثم قال بعد: حميم وغسّاق، ويجوز أن يكون (هذا) في موضع نصب على هذا التفسير، ويجوز أن يكون في موضع رفع، فإذا كان في موضع

---

(١) السابق: ٤١٠/٢، وينظر: الفريد: ١٧٥/٤.

(٢) معاني القرآن للأخفش: ٣١٩/١، وينظر: التبيان: ٦١٩/٢.

(٣) معاني القرآن وإعرابه: ٤٠٧/٢.

نصب فعلى: (فليذوقوا هذا) فليذوقوه، كما قال: ﴿وَإِيَّٰىَ فَٱتَّقُونِ﴾، ومثل ذلك: زيداً فاضربه، ومن رفع فبالابتداء، ويجعل الأمر في موضع خبر الابتداء، مثل: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ »(١).

وهذا التوجيه الأخير له دلالتان:

الأولى: أنه يُجيز أن تدخل الفاء في خبر المبتدأ، وإن لم يكن موصولاً، أو شبيهاً به، شريطة أن يكون الخبر جملة طلبية،لقوله: « ويجعل الأمر في موضع خبر الابتداء ».

الثانية: أن هناك تطوراً في فكر الزجاج النحوي، فبعد أن منع التوجيه الأخير، وهو جعل الاسم مبتدأ، والجملة الطلبية المقرونة بالفاء خبره - في سورة الأنفال- عاد وأجازه في سورة (ص).

وضعّف العكبري جعل (فذوقوه) خبراً لـ(هذا) من أجل الفاء، إذْ "ليست في معنى الجواب، كالتي في قوله ﴿السّارق والسّارقة﴾"(٢).

أما الآية الأولى فجعل إعرابها كإعراب الأخفش(٣).

وجعل المنتجب الفاء للتنبيه الذي في هذا(٤)، وذكر الأوجه التي ذكرها الفراء. ويجوز أن تكون الإشارة إلى الضرب في قوله: ﴿فَٱضْرِبُواْ فَوْقَ ٱلْأَعْنَاقِ

---

(١) السابق: ٤/٣٣٨- ٣٣٩.

(٢) التبيان: ٢/١١٠٤.

(٣) السابق: ٢/٦١٩.

(٤) الفريد: ٤/١٧٥.

﴿وَٱضۡرِبُواْ مِنۡهُمۡ كُلَّ بَنَانٖ﴾ فيكون (ذلكم) " مبتدأ وخبره محذوف، فإما أن يقدر: ذلك هو العقاب الموعود، وإمّا أن يكون مما دلّ عليه قوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ شَآقُّواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ فالتقدير: ذلك بأنكم شاققتم الله ورسوله" (١). وهذا توجيه الطاهر بين عاشور -رحمه الله!-

قوله تعالى: ﴿رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا فَٱعۡبُدۡهُ﴾[مريم:٦٥].

ظاهر الآية أنها مما نحن بصدده، أي مبتدأ (غير موصول، ولا شبيهٍ به) أخبر عنه بجملة طلبية مقرونة بالفاء ، وبه أعرب بعض المعربين الآية، جاعلين الفاء زائدةً، كزيادتها في قولهم: (أخوك فوجد) كالعكبري والمنتجب(٢).

وأجازا هما وغيرهما كأبي حيان، وابن عاشور أوجهاً أخرى، منها: أن يكون (ربّ) خبراً لمبتدأ محذوف، أي: هو(٣) ربُّ السموات... فاعبده، كتخريج سيبويه لقول الشاعر:

وقائلة: خــولان فانكح فتاهم

أي : هذه خولانُ أو هؤلاء خولانُ فانكح(٤).

وجعل الطاهر بن عاشور حذف المبتدأ هنا لازماً؛ لأن المقام مقام يذكر فيه الممدوح بأخبار، وأوصاف، ثم يراد تخصيصه بخبر آخر.

---

(١) التحرير والتنوير:٩/٤٢ .

(٢) التبيان: ٢/٨٧٧، الفريد: ٣/٤٠٨- ٤٠٩.

(٣) المراجع السابقة.

(٤) سبق تخريجه.

وفي إعراب (رَبُّ) وجه ثالث(١)، وهو: أن يكون بدلاً من قوله:﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ [مريم:٦٤]. وأقرب الأعاريب إلى النفس، هو التوجيه الثاني، أي: خبر مبتدأ محذوف. والله أعلم!

- قوله تعالى:﴿ٱلرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ﴾[الفرقان:٥٩].

ذكر الزجاج- عليه رحمة الله!- في توجيه رفع (الرحمن) وجهين، الأول: أن يكون (الرحمن) بدلاً من الضمير في (استوى)، والثاني: أن يكون (الرحمن) مبتدأ، خبره جملة : (فاسأل به)، والمعنى: فاسأل عنه خبيراً (٢)، وذكر أبو جعفر النحاس هذين التوجيهين، وأضاف توجيهاً آخر في رفعه، وهو: أن يكون خبراً على إضمار مبتدأ تقديره : هو(٣).

وزاد العكبري على ما ذكره الزجاج وجهين آخرين، فأجاز أن يكون (الرحمن) خبراً (للذي) في الآية السابقة ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾، أو يكون خبراً لمحذوف، تقديره: هو(٤).

والذي يهمنا هنا هو إعراب(الرحمن) مبتدأ وخبره جملة﴿ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ﴾ حيث دخلت الفاء في الخبر، والخبر جملة طلبية، والفاء إما زائدة في الخبر على ما روى الأخفش عن العرب أنهم يقولون: أخوك فوجد، فيزيدون الفاء في خبر المبتدأ،

---

(١) التبيان: ٨٧٧/٢، الفريد: ٤٠٨/٣- ٤٠١.

(٢) معاني القرآن وإعرابه: ٧٣/٤.

(٣) إعراب القرآن: ١٦٥/٣، وينظر: مشكل إعراب القرآن: ٥٢٣/٢، البحر: ١٩٣/٦.

(٤) التبيان: ٩٨٩/٢، وينظر: البحر: ٤٦٥/٦، روح المعاني: م١٠/ج١٩/ص٥٣٨، تفسير أبي السعود: ١٤٦/٤، ١٤٧.

وإن لم يكن الخبر موصولاً. أو إن الفاء رابطة، ربطت جملة الأمر بالجملة الاسمية، وهي مكونة من المبتدأ المضمر، والخبر الظاهر (الرحمن)، أي: هو الرحمن، فاسأل به خبيراً، على مذهب سيبويه، وهو الراجح؛ لأن (الرحمن) خاص ليس فيه عموم أو إبهام. ويجوز على رأي من أجاز أن تكون الصفة المشبهة صلة لـــ (أل) أن تكون الفاء داخلة في خبر الموصول (أل) فيكون كاسم الفاعل، واسم المفعول على مذهب الجمهور في غير هذه الآية مما يدل على العموم. والله أعلم!

– قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِي ٱلنَّاقُورِ ﴿٨﴾ فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾.

جعل العكبري (إذا) ظرفاً، والعامل فيه ثلاثة أوجه:

الأول(١): ما دلّ عليه (فذلك)؛ لأنه إشارة إلى النقر، و(يومئذٍ): بدل من إذا، وذلك مبتدأ، والخبر: يوم عسير، أي: نقر يوم. والثاني: العامل فيه ما دلّ عليه (عسير)؛ أي: تعسير(ولا يعمل فيه نفس عسير؛ لأن الصفة لا تعمل فيما قبلها. والثالث: يخرج على قول الأخفش، وهو أن يكون (إذا) مبتدأ والخبر: (فذلك) ، والفاء زائدة) (٢) كزيادتها في (أخوك فوجد)، ويومئذٍ: ظرف لذلك.

الاستعمال القرآني الثامن:

دخول (إنّ) على إحدى الصور السابقة:

دخلت (إنّ) على الموصول فنصبته اسماً لها، واقترن خبرها بالفاء، وكان خبرها: إمّا جملة اسمية، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ

---

(١) التبيان: ١٢٤٩/٢، وينظر: البحر: ٣٦٥/٨.

(٢) السابق.

مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَعَمِلَ صَـٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ [البقرة:٦٢].

فاسم إن هو: (الذين) اسم موصول، وما عطف عليه، وخبرها: جملة اسمية، ومثله قوله الله عز وجل: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ﴾ [الأنفال:٤١]. وقوله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَـٰمُوا۟ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [الأحقاف:١٣]، وقوله عزّ اسمه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَـٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا۟ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾ [البروج: ١٠]. أو خبرها جملة فعلية، كقول الحقّ سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ﴾ [آل عمران :٩١]، وقوله تعالى جده: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَصَدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ مَاتُوا۟ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ﴾ [محمد:٣٤].

وجاء اسم (إن) موصوفاً بالموصول كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَـٰقِيكُمْ﴾ [الجمعة: ٨]. فاسم (إن) هو: الموت، وهو غير موصول، ولكنه وصف بالموصول، فدخلت الفاء في خبره في كلام الله في هذه الآية، وبه أعربها جمع من النحاة كسيبويه والمبرد وابن السراج و الزجاج والنحاس والفارسي وابن جني، وغيرهم(١). فزعم قوم من النحاة أن ذلك ضعيف، وأنه لا يجوز(٢) أن تدخل الفاء في الخبر، واسم (إن) غير موصول، ولم يشفع وصفه بالموصول عندهم، ثم ضعّفوه من وجه آخر، وهو (أن الفرار من الموت لا ينجّي منه فلم يشبه الشرط" (٣)، وقالوا: الفاء زائدة، وجعلوا خبر (إنّ)

---

(١) الكتاب:٣/١٠٣،المقتضب:٢/١٥٤، معاني القرآن وإعرابه:٥/١٧١،الأصول:٢/١٩١،إعراب القرآن:٤/٤٢٧،المسائل المنثورة١٦٧،سر الصناعة:١/٢٦٧

(٢) التذييل والتكميل: ٤/١١٢.

(٣) التبيان: ٢/١٢٢٢.

﴿ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ﴾" فجعل الذي في موضع الخبر للموت، ثم قال: ففروا أو لا تفروا فإنه ملاقيكم".قال الفراء معلقاً على هذا التقدير: « ولا تجد هذا محتملاً في العربية. والله أعلم بصواب ذلك »(١).

والفراء الذي نقل لنا هذا التوجيه عن غيره من المفسّرين، لم يقبله -وإن جعل القياس إلقاء الفاء- قال الفراء: « أدخلت العرب الفاء في خبر (إنّ)؛ لأنها وقعت على الذي، والذي حرف يوصل، فالعرب تدخل الفاء في كل خبر كان اسمه ممّا يوصل، مثل: من، والذي، ومن أدخل الفاء ذهب بالذي إلى تأويل الجزاء إذا احتاجت إلى أن توصل، ومن ألقى الفاء فهو على القياس؛ لأنك تقول: إن أخاك قائم، ولا تقول: إنّ أخاك فقائم... »(٢)؛ لأن الأصل في الخبر أن يخلو من الفاء، ودخولها فيه بسبب إن لم يوجد فلا داعي لها .

وسبق أن بيّنا موقف أبي حيان من قوله تعالى:﴿ وَٱلْقَوَٰعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ٱلَّتِى.. ﴾ [النور:٦٠]. فموقفه هنا كموقفه هناك متعلقاً بـــ(أن اسم الشرط لا يقع بعده إلا الفعل ظاهراً أو مضمراً، والاسم الموصوف بـــ(الذي) ليس كذلك"(٣). وخرّج الآية موضوع الحديث ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ﴾ كالتخريج الذي نقله الفراء عن بعض المفسرين، وجعل الجملة﴿ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ ﴾ مرتبطة بالفاء بالجملة التي قبلها، ثم بيّن وجه ارتباطها بقوله: « أن العرب تعتقد أن من فرّ من شيء وخاف منه كان

---

(١) معاني القرآن: ١٥٦/٣، وينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١٧١/٥، إعراب القرآن: ٤٢٧/٤٠، التبيان: ١٢٢٢/٢، الفريد ٤٦٨/٤٠- ٤٦٩.

(٢) معاني القرآن:١٥٦/٣.

(٣) التذييل والتكميل: ١٠٣/٤.

ذلك سبباً في لقائه، ومنه قولهم:

إن الجبان حتفه من فوقه

جعل الجبن سبباً في قرب الحتف. وقال زهير:

ومن هاب أسباب المنية يلقها ولو رام أسباب السماء بسلم

جعل هيبة أسباب المنية شرطاً في لقائها ».(١)

والمذهب الأول -أي : إعراب (الذي) صفة للموت- هو الراجح، لأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد، واسم (إن) وإن لم يكن موصولاً إلا أنه قد وصف بالموصول، واسم إن إذا كان موصولاً جاز دخول الفاء في خبرها، فكذلك إذا وصف اسمها بالموصوف.

والله أعلم!

---

(١) المرجع السابق .

الخاتمة والنتائج

الحمد لله حمد الشاكرين، على ما يسرّ من إتمام هذه الرحلة المباركة الماتعة، والصلاة والسلام على إمام الهدى، وبعد كانت رحلتنا المباركة مع اقتران الفاء بخبر المبتدأ الذي كان سبب البحث فيه اكتشاف مواطن دخولها، متى تدخل على الخبر، ومتى لا تدخل، ولماذا تدخل؟!.. وقد كان سبيلنا للوصول إلى تلكم الأغراض: النظر أولاً في كلام النحاة، ثم النظر في اللغة- ممثلة في القرآن الكريم- لنكتشف ضابط دخولها، وشروط ذلك، ثم صور اقترانها بالخبر... وقد أثمرت هذه الدراسة نتائج متعددة، منها:

١- ورد في القرآن الكريم التركيب التالي:

اسم مرفوع (مبتدأ) + ف + خبر

وتعددت صوره ، وتباينت قلة وكثرة ، والصور الواردة هي:

= المبتدأ : موصول + صلته جملة فعلية خبرية + الخبر (جملة اسمية) .

= المبتدأ : موصول + صلته جملة فعلية خبرية + الخبر (جملة فعلية غير طلبية)

= المبتدأ : موصول + صلته جملة فعلية خبرية + الخبر (جملة فعلية طلبية)

= المبتدأ : موصول + صلته شبه جملة + الخبر (شبه جملة)

= المبتدأ : أل وصلتها +الخبر جملة طلبية ،و غيرها

= المبتدأ : موصوف بالموصول(اسم غير موصول)+الخبر(جملة شرطية وغيرها)

= المبتدأ : اسم خالص(اسم إشارة، علم ، مضاف إلى معرفة)+الخبر (جملة فعلية طلبية ، اسمية)

وكان تعامل النحاة مع هذه الصور غير واحد ، فما كان المبتدأ فيها

موصولاً بفعل مستقبل حملوه على ظاهره ، فجعلوا الموصول مبتدأ والمقترن بالفاء خبره ، وما كان موصولاً بفعل ماض فجمهورهم جعلوه مثل سابقه ، وطائفة أخرى ترددت واستشكلت وروده في القرآن الكريم ،ومن ثَمّ أولت النص القرآني ليتفق مع شرط استقبال الصلة ،وما كان المبتدأ فيه (أل) وصلتها، أو اسماً خالصاً(اسم إشارة،أو علماً، أو مضافاً إلى معرفة) لم يحملوه على ظاهره ، فسيبويه ومن تابعه جعلوا خبر (أل) وصلتها محذوفاً.

والفاء مقترنة بجملة أخرى كالجواب للجملة السابقة . وكذا حمل متابعوه اسم الإشارة،والعلم والمضاف إلى المعرفة على حذف أحد جزأي الجملة الاسمية، أي : الأمر ذلكم ، هذا العذاب ، هو الرحمن ، هو رب السموات.وغير سيبويه ومن تابعه جعل خبر (أل) وصلتها الجملة المقترنة بالفاء، لأنه موصول اسمي وصلتها فعل مستقبل في صورة اسم الفاعل ، ووافقوه في الباقيات .

٢- نوع الفاء: الفاء رابطة عند سيبويه في كل حال، إما أن تقترن بخبر الموصول، أو شبهه، فتربط الخبر بالمبتدأ، وإما أن تقترن بغير الخبر، فتربط الجملة التي اقترنت بأحد أركانها بالجملة الاسمية السابقة التي ذكر خبرها، وحذف منها المبتدأ. أما عند الفراء، ومن تابعه فالفاء تربط الخبر بالمبتدأ، فيوافق سيبويه في الشقّ الأول، ويخالفه في الشقّ الثاني، فلم يجعل الفاء داخلة في جملة جديدة مستقلة، بل هي مقترنة بالخبر للمبتدأ المذكور، ولم يصرح في هذه الفاء بزيادة، أو ربط... ولكن نسب إليه بعض النحاة أنه يجعلها زائدة، لا رابطة، ولم أجد في معانيه ما يؤكد هذا الزعم. أمّا الأخفش فنسب إليه زيادة الفاء في كلّ خبر، وقد أثبت في البحث بكلام الأخفش نفسه عدم صحة ما نسب إليه. أمّا الجمهور فمنهم متابع لسيبويه، ومنهم من قال بزيادة الفاء في خبر المبتدأ الذي

ليس بموصولٍ ولا شبيه به، وقد أثبت ذلك كله في محلّه من البحث.

٣- حكم دخول الفاء: إذا تحقق من الشروط التي سبق ثبتها في صدر هذه الدراسة شرطان ،وهما: أن يكون المبتدأ موصولا أو شبيها به،وأن تكون الصلة أو الصفة فعلا أو مشبها له ، و قصد ترتّب الخبر على المبتدأ، وأن المبتدأ سبب في حصول الخبر، إذا تحقق ذلكم وجب دخول الفاء في الخبر أمّا إذا لم يقصد ترتّب الخبر على المبتدأ، وأن المبتدأ ليس سبباً في الخبر، فيمتنع دخولها.

أما إذا كان المبتدأ ليس اسماً موصولاً ولا شبيهاً به-كالاستعمال السابع- فيمتنع دخول الفاء في الخبر، أما ما جاء في القرآن ممّا ظاهره أن الفاء قد اقترنت بخبر غير الموصول فيحمل على ظاهرِه، ويحفظ ولا يقاس عليه إلاّ للبلغاء الذين يغوصون إلى دقائق المعاني ممّا قد يخفى على كثير من الخاصّة فضلاً عن العامة، وبخاصة أن من أئمة النحاة، وكبارهم كالفراء أجازوا دخول الفاء في الخبر إذا كان طلبياً، والمبتدأ غير موصول، ولا شبيهاً به. أمّا عدم القياس عليه فلأمرين:

أ- أن ما ورد من ذلك في القرآن الكريم لا يزيد عن ثلاث آيات، والرابعة تحتمل أن يكون المبتدأ موصولاً، فيكون دخولها في خبر الموصول، ويحتمل أن يكون المبتدأ اسماً للذات، فيكون مما نحن فيه، فيكون على مذهب الجمهور.

ب- إمكان توجيه ما ورد على وجه حسن، فيكون المرفوع خبراً لمبتدأ محذوف، وتكون الفاء داخلة على جملة جديدة بعد مضي الخبر...

٤- علّة أو سرّ دخول الفاء في خبر المبتدأ: هي: النصّ على لزوم استحقاق الخبر للمبتدأ، وأن حصوله مترتب على حصول المبتدأ، أو لأنّ ما بعد الفاء مستحق بالصلة أو الصفة المتقدمة، وإذا لم تكن الفاء في خبره احتمل أن يكون مستحقاً بالصلة المتقدمة، واحتمل الإخبار فقط.

٥- أثبتت الشواهد القرآنية أنه إذا كان الخبر سبباً، والمبتدأ مسبباً عن الخبر، ونتيجة له، دخلت الفاء فيه أيضاً، كما في قول الحقّ سبحانه: ﴿ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ فَهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ [الأنعام:١٢].

٦- أن هذه الفاء تربط ركني الجملة الاسمية بعضهما ببعض كما تربط بين ركني الجملة الشرطية، وهذا يوحي بأن ركني الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر) على خلاف الأصل، إذ تكوّن الركن الأول (المبتدأ) من جملة بعد أن كان مفرداً، إذ تكوّن المبتدأ من (الموصول وصلته)، والصلة لا تكون إلا جملة، أو شبهها. كما توحي بتغيّر حكم الخبر من مجرد الإخبار إلى ترتب حصول الخبر على حصول صلة المبتدأ.

٧- أن الفاء الرابطة المغيّرة لحكم الخبر تدخل على خبر الموصول وما أشبهه، وتدخل على خبر غيره إذا قصد إفادة السببية، فإذا قصد إبانة أن المبتدأ سبب في الخبر، أو ترتّب حصول الخبر على حصول المبتدأ دخلت الفاء في الخبر، وإن لم يكن المبتدأ موصولاً، أو شبيهاً به.

٨- أثبت البحث أن شرطي: استقبال الصلة، وإبهام الموصول، وعمومه، ليسا بلازمين، بل ورد في القرآن الكريم اقتران خبر الموصول المعيّن بالفاء، وكذلك ورد اقتران خبر الموصول ذي الصلة الماضية بالفاء، ممّا يعني عدم الاعتداد بهذين الشرطين، واطراحهما، فمتى كان القصد بيان ترتّب الخبر على المبتدأ، موصولاً عاماً أو خاصاً (صلته مستقبلة أو غير مستقبلة) وجب اقتران الخبر بالفاء.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين. وسلام على المرسلين

مكة المكرمة ليلة الاثنين ١٤٢٨/٥/٣هـ

فهرس المصادر والمراجع

١- **الأصول في النحو**/لابن السراج/ تح.د.الفتلي/مؤسسة الرسالة/ ط. الأولى- ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢- **أمالي ابن الشجري**/ لابن الشجري/ تح.د.الطناحي/مكتبة الخانجي/القاهرة/ ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٣- **الأمالي النحوية**/ لابن الحاجب/ تح. هادي حسن حمودي/ عالم الكتب/ ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٤- **الأمالي**/ لأبي علي القالي/ دار الكتب العلمية/ بيروت.

٥- **إعراب القرآن**/ للنحاس/ تح. زاهد/ ط. ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م/ عالم الكتب.

٦- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**/ لابن هشام الأنصاري/ تح. محمد عبدالحميد/ ط. الخامسة ١٣٩٩هـ- ١٩٩٧م.

٧- **الإيضاح في شرح المفصل**/ لابن الحاجب/ تح. د. موسى العليلي/ مط. العاني/ وزارة الأوقاف/ إحياء التراث الإسلامي.

٨- **البحر المحيط**/ أبو حيان/ تح. عادل عبدالموجود وآخرون/ ط١/ ١٤١٣هـ-١٩٩٣/ دار الكتب العلمية.

٩- **البسيط في شرح جمل الزجاجي**/ لابن أبي الربيع الإشبيلي/ تح. د. عياد الثبيتي/ دار الكتب العلمية.

١٠- **التبصرة والتذكرة**/ للصيمري/ تح. د. فتحي علي الدين/ جامعة أم القرى/ مركز البحث العلمي وإحياء التراث/ دار الفكر الإسلامي/ دمشق/ ط. الأولى/ ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

١١- **التبيان في إعراب القرآن**/ العكبري/ تح. البجاوي/ طبع دار إحياء الكتب العربية.

١٢- **التحرير والتنوير**/ الطاهر بن عاشور/ ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م مؤسسة التاريخ/ بيروت- لبنان.

١٣- **التحفة نقد وتعليق على كافية ابن الحاجب**/ لابن مالك/ جمعه: بدر الدين بن جماعة/ تح: أحمد المصباحي . (رسالة ماجستير – جامعة أم القرى ١٤١٠-١٩٨٩)

١٤- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي**/ تح. د.حسن هنداوي/ دار القلم. دمشق. ط الأولى.

١٥- **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**/ المرادي/ تح. المفدى/ ط١/.

١٦- **التعليقة على كتاب سيبويه**/ للفارسي/ تح. القوزي/ ط١/ ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.

١٧- **تفسير أبي السعود**/ دار الفكر.

١٨- **توضيح المقاصد**/ للمرادي/ تح. عبدالرحمن سليمان/ ط.الأولى/ ١٣٩٦هـ- مكتبة الكليات الأزهرية.

١٩- **حاشية الصبان على شرح الأشموني**/ مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية القاهرة.

٢٠- **الحجة**/للفارسي/تح.ناصف وزميليه/ القاهرة/ ١٣٨٥هـ١٩٦٥م/ المكتبة الفيصلية.

٢١- **خزانة الأدب**/ للبغدادي/ تح. عبدالسلام هارون/ ط.٤/١٤١٨/ الخانجي/ القاهرة.

٢٢- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**/للسمين الحلبي/تح. الخراط/ ط١/١٤٠٨هـ ١٩٨٧م/ دار القلم/ دمشق.

٢٣- **ديوان الحماسة**/ لأبي تمام/ تح. عبدالمنعم أحمد صالح/ وزارة الثقافة والإعلام دار الشؤون الثقافية العامة/ بغداد .

٢٤- **ديوان الفرزدق بشرح الصاوي**.القاهرة ١٣٥٤هـ

٢٥- **ديوان الكميت**.جمع د.داود سلوم.عالم الكتب. ط.٢/ ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.

٢٦- **روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني**/الألوسي/ دار الفكر.

٢٧- **سمط اللآلئ**/ للبكري/ تح: عبدالعزيز الميمني/ دار الكتب العلمية .

٢٨- **سنن الترمذي(الجامع الصحيح)**/تح: أحمد شاكر/المكتبة التجارية/مكة المكرمة.

٢٩- **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**/ مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية/ القاهرة.

٣٠- **شرح التسهيل**/ لابن مالك/ تح. د. عبدالرحمن السيد ود. المختون/ هجر/ ط.الأولى/ ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

٣١- شرح التصريح على التوضيح/ للشيخ خالد الأزهري/ تح:محمد باسل عيون السود/ط ٢/١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م /دار الكتب العلمية/ بيروت/ توزيع : مكتبة عباس الباز/ مكة المكرمة.

٣٢- شرح جمل الزجاجي/ لابن عصفور/ تح. أبو جناح/ وزارة الأوقاف والشؤون الدينية/ إحياء التراث الإسلامي.

٣٣- شرح السيرافي/ ج ١و٢، مصورة مركز البحث العلمي برقم (١٩٦-١٩٨) نحو عن نسخة دار الكتب المصرية رقم(١٣٧)نحو ، مخطوط.

٣٤- شرح الكافية/للرضي/تح.يوسف حسن عمر/جامعة قاريونس/ ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.

٣٥- شرح الكافية الشافية/ لابن مالك/تح. هريدي/ جامعة أم القرى/ مركز البحث العلمي/ دار المأمون للتراث/ ط. الأولى/ ١٤٢٠هـ- ١٩٨٢م.

٣٦- شرح المفصل/ لابن يعيش/ عالم الكتب/ بيروت/ مكتبة المتنبي/ القاهرة.

٣٧- شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب/ تح. د. جمال مخيمر/ مكتبة الباز/ مكة الرياض/ ط١/ ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

٣٨- الشعر لأبي علي الفارسي/ تح. د. محمود الطناحي/ مكتبة الخانجي/ مطبعة المدني/ ط. الأولى/ ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٣٩- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح/ابن مالك/تح.محمد عبد الباقي/ ط.٣/عالم الكتب.

٤٠- عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك/محمد محيي الدين عبد الحميد/ ط.٥/ ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

٤١- الفريد في إعراب القرآن المجيد/ للمنتجب/تح. النمر ومخيمر/ط.١/١٤١١هـ ١٩٩١م / دار الثقافة.

٤٢- الكامل- للمبرد/ تح. محمد الدالي/ مؤسسة الرسالة/ ط. الأولى/ ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٤٣- الكتاب/ لسيبويه/ تح. عبد السلام هارون/ عالم الكتب/ بيروت.

٤٤- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز/ابن عطية/دار ابن حزم .

٤٥- **المسائل المنثورة**/ الفارسي/تح. الحيدري/مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٤٦- **مسند الإمام أحمد** /بهامشه : كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال/ دار الفكر.

٤٧- **مشكل إعراب القرآن**/مكي بن أبي طالب/تح.حاتم الضامن/ط.٣/١٤٠٧هـ ١٩٨٧م/ مؤسسة الرسالة.

٤٨- **معاني القرآن**/ للأخفش/ تح. فائز فارس.

٤٩- **معاني القرآن**/ للفراء/ تح. نجاتي وزميليه/ الهيئة المصرية للكتاب/ ١٩٧٢، ١٩٨٠.

٥٠- **معاني القرآن وإعرابه**/ الزجاج/ تح. شلبي/ عالم الكتب.

٥١- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**/ابن هشام/ تح.عبد الحميد/ دار إحياء التراث العربي.

٥٢- **المفصل في علم العربية**/ للزمخشري/ دار الجيل/ بيروت- لبنان/ ط. الثانية.

٥٣- **المفضليات/الضبي**/تح.أحمد شاكر وعبد السلام هارون/دار المعارف/ط.٧.

٥٤- **المقتصد/عبد القاهر الجرجاني**/ تح. كاظم بحر المرجان/ منشورات وزارة الثقافة والإعلام / الجمهورية العراقية.

٥٥- **المقتضب/ للمبرد**/ تح. عظيمه/ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية/ القاهرة/١٣٩٩هـ.

٥٦- **المقرب/ابن عصفور**/تح.أحمد الجواري والجبوري/مطبعة العاني ـــ بغداد.

٥٧- **الملخص في ضبط قوانين العربية**/ابن أبي الربيع/ تح. الحكمي/ ط.١/ ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

٥٨- **النحو الوافي**/ عباس حسن/ دار المعارف/ القاهرة/ ط. الخامسة.

٥٩- **همع الهوامع/ للسيوطي**/ تح. عبد العال مكرم/ دار البحوث العلمية/ الكويت/ ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.

فهرس الموضوعات

الموضوع الصفحة

الملخص ٢١٣

المقدمة ٢١٤

ضابط وشروط اقتران خبر المبتدأ بالفاء ٢١٥

صور اقتران خبر المبتدأ بالفاء ٢٢٣

الصورة الأولى والثانية ٢٢٣

الصورة الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة ٢٢٤

الصورة السابعة والثامنة ٢٢٥

الصورة التاسعة ٢٢٦

القسم التطبيقي

الاستعمال القرآني الأوّل: المبتدأ (اسم موصول) صلته: جملة فعلية، خبره جملة اسمية......... ٢٣٨

الاستعمال القرآني الثاني: المبتدأ: اسم موصول، صلته جملة فعلية، خبره جملة فعلية غير طلبية. ٢٤٤

الاستعمال القرآني الثالث: المبتدأ اسم موصول، صلته جملة فعلية، أو شبه جملة والخبر شبه جملة. ٢٥٠

الاستعمال القرآني الرابع: المبتدأ اسم موصول، وصلته جملة فعلية، والخبر جملة فعلية طلبية....... ٢٥٧

الاستعمال القرآني الخامس: المبتدأ (أل) الموصولة وصلتها، والخبر جملة فعلية طلبية، وغير طلبية ٢٦٠

الاستعمال القرآني السادس: المبتدأ غير موصول، ولكنه وصف بالموصول، والخبر جملة.... ٢٧٣

الاستعمال القرآني السابع: المبتدأ: اسم صريح والخبر جملة طلبية.. ٢٧٥

الاستعمال القرآني الثامن: دخول (إنّ) على إحدى الصور السابقة.. ٢٨١

الخاتمة والنتائج ٢٨٥

فهرس المراجع والمصادر ٢٨٩

فهرس الموضوعات ٢٩٣